

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 7

الثلاثاء، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البنود من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أفتح باب الإدلاء ببيانات، أود تذكير الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء المتعلق بمناقشتنا المواضيع ستُغلق اليوم الساعة 18/00.

ننتقل الآن إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم، وأحث جميع الوفود التي ستأخذ الكلمة على أن تتفضل بمراعاة الحد الزمني المقترح للإدلاء ببيانات.

السيدة مراد (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، ومن خلالكم، سيدي، نقدم تهانينا أيضاً إلى أعضاء المكتب ونتمنى لكم كل النجاح في إدارة أعمال اللجنة.

يؤيد لبنان البيان الذي أدلى به وفد العراق باسم مجموعة الدول العربية والبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

لقد تأسست الأمم المتحدة بعد أهوال الحرب العالمية الثانية بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولهذا السبب، يلزم ميثاق الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء بتسوية منازعاتها بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدالة على الصعيد الدولي للخطر.

ونشدد على أن أفضل سبيل لبناء السلام يكون من خلال الدبلوماسية والحوار في إطار مؤسسات الحوار العالمي، ولا سيما الأمم المتحدة. ومن المهم لجميع الدول أن تحترم وتتمسك بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

لقد استمعنا إلى العديد من الدول الأعضاء وهي تتحدث عن مولد الأمم المتحدة وقيمها المشتركة المتمثلة في السلام والعدالة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار

المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-62278 (A)



ومما يؤسف له أن التقدم لا يزال بطيئاً، خاصة مع غياب إسرائيل، الطرف الوحيد في المنطقة الذي يمتلك أسلحة نووية. ونذكر بأن امتثال إسرائيل للالتزامات الدولية بعدم الانتشار شرط مسبق لإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والسلام والأمن في المنطقة. ومع ذلك، فإن الحفاظ على الزخم وحشد الجهود المتعددة الأطراف مطلوبان للاستفادة من جميع المساعي التي بُذلت حتى الآن لتحقيق الهدف النهائي.

ينبغي ألا تؤدي بنا التحديات الهائلة التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل إلى إغفال الأخطار المرتبطة بالأسلحة التقليدية. ويشاطر لبنان البلدان الأخرى قلقها البالغ إزاء التحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرحب بالوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في تموز/يوليه، ونتطلع إلى متابعة تنفيذها استعداداً لعقد مؤتمر الاستعراض الرابع لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة في عام 2024.

ويكرر لبنان تأكيد التزامه باتفاقية الذخائر العنقودية وأهمية السعي إلى تحقيق عالميتها. وقد مر لبنان بتجربة مؤلمة مع هذه الأسلحة، نتيجة للكمية الهائلة من الذخائر العنقودية التي استخدمتها إسرائيل ضده في حرب عام 2006.

ويرحب لبنان باختتام أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار 27/73، وباعتماده وثيقة ختامية قائمة على توافق الآراء. ونتطلع أيضاً إلى التوصل إلى وثيقة ختامية ناجحة في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها، المنشأ بموجب القرار 240/75، ونلاحظ اعتماد التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق بتوافق الآراء.

يشدد لبنان أيضاً على ضرورة حماية الفضاء الخارجي من سباق التسلح والتلوث والتلويث. ونشدد على ضرورة أن يحافظ المجتمع

والمساواة والكرامة للجميع وإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك المثل العليا الجليلة، نجتمع اليوم بينما لا يزال العالم يشهد نزاعات مدمرة واضطرابات ومنازعات تعرض استقرار الكوكب بأسره للخطر في خضم التهديدات الحربية المتفشية باللجوء إلى المواد النووية لأغراض عسكرية، مما يعرض مستقبل البشرية للخطر.

ويرى لبنان أن أي نزاع مسلح سيسفر عن معاناة إنسانية ودمار لا لزوم لهما مع ما يترتب عن ذلك من عواقب على الصعيد العالمي. وفي حالات النزاع، غالباً ما تعاني أضعف الفئات أكثر من غيرها أثناء النزاع وبعده.

إننا نجتمع اليوم بعد عقد المؤتمر الذي طال انتظاره للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والذي تسبب العجز المؤسف خلاله عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في خيبة أمل كبيرة، لا سيما للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية. غير أن هذا لم يكن التقصير الوحيد في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. فقد شهدنا عزوفا صارخاً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التعهد بالتزامات عملية بموجب الركيزة الأولى للمعاهدة. وعليه، يدعو لبنان إلى التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات السابقة التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمرات استعراض المعاهدة للأعوام 1995 و 2000 و 2010 بالتفكيك الكامل لترساناتها النووية بما يؤدي إلى إيجاد عالم خال من التطبيقات النووية المستخدمة في أغراض عسكرية.

إن عقد دورتين للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عامي 2019 و 2022، تحت رئاسة الأردن والكويت، على التوالي، خطوتان جديرتان بالثناء على الطريق نحو تحقيق نزع السلاح النووي. وسيرأس لبنان الدورة المقبلة لذلك المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر، وسيجري تقييماً للتقدم السابق ويبني عليه بهدف دفع العملية إلى الأمام وتحقيق قيمة مضافة نوعية على ذلك الصعيد.

عميقة على بقاء الإنسان والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصحة الأجيال المقبلة.

ونأسف لعدم التوصل إلى نتيجة ملموسة في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام 2020. وعدم التوصل إلى توافق في الآراء الذي أدى إلى فشل المؤتمرين التاسع والعاشر لا يمثل فحسب 12 عاما من الافتقار إلى الإرادة السياسية، بل يكشف أيضا عن المصالح الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية التي تتعارض مع السلام والأمن الجماعي للبشرية وتتنافى مع الالتزامات التي قطعت للحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها العسكرية والأمنية.

وللأسباب المذكورة آنفا، ندين أي نوع من التجارب النووية في أي مكان في العالم بغرض تطوير أو تحسين الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة. ونشدد على أهمية تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن ونشجع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، على التصديق عليها. ونرحب أيضا بتمديد الولايات المتحدة وروسيا لمعاهدة ستارت الجديدة، ونأمل أن تسمح المعاهدة بمراقبة أكبر للأسلحة النووية وبالإشراف الفعال على تطويرها النوعي. وفي ذلك الإطار، ندعو إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة برمتها.

يود وفد بلدي أيضا أن يسلط الضوء على عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي أسفر عن نتائج ملموسة: إعلان سياسي يدين جميع التهديدات النووية، بغض النظر عن الظروف، وخطة عمل ترسم الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار لأنها بالإضافة إلى كونها أول معاهدة دولية بشأن الأسلحة النووية تتضمن منظورا جنسانيا بشأن هذا الموضوع، فإنها تعزز معاهدة عدم الانتشار من خلال توطيد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتطبيق المادة السادسة منها. وتكمل معاهدة حظر الأسلحة النووية أيضا

الدولي على الفضاء الخارجي بوصفه ملكية بشرية مشتركة متاحة حصرا للاستخدام السلمي. ونشدد على ضرورة التوصل إلى صك دولي ملزم قانونا يحظر وضع أسلحة في الفضاء الخارجي. وسيكون لتسليح الفضاء الخارجي عواقب وخيمة على البشرية جمعاء في حالة نشوب نزاعات في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح العضوية بموجب قرارها 76/231، المعنون "الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول".

ونشدد أيضا على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء العمل الموضوعي في مؤتمر نزع السلاح.

أخيرا، يؤكد لبنان مجددا إيمانه بأهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها حجر الزاوية في العلاقات الدولية. ومن شأن التمسك بذلك المبدأ أن يعزز النظام العالمي لعدم الانتشار وأن يوطد عمل الأمم المتحدة في هذه اللحظة الفاصلة، حيث تتشابك التحديات وتتطلب حلولاً تحويلية بشكل بارز.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي الكامل لعملكم.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2)، وكذلك البيان الذي سيدلي به ممثل الأرجنتين باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

إن الانقسامات والتوترات بين الدول العظمى، مصحوبة بتحديث الأسلحة النووية والإنفاق العسكري الهائل الذي يبلغ حوالي 2,1 تريليون دولار، تضع شعوبنا على شفا نزع غير مسبوق منذ الحرب الباردة. ويقع بلدي في منطقة ذات باع طويل في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب، نعتبر أن مجرد وجود الأسلحة النووية يمثل خطرا وجوديا على البشرية. وللعواقب الكارثية للأسلحة النووية آثار

فيما يتعلق بتطوير الفضاء الخارجي، تعترف بوليفيا، شأنها شأن العديد من الوفود، بأن الفضاء الخارجي تراث للبشرية يجب استخدامه بعقلانية وإنصاف واستكشافه للأغراض السلمية حصرا لمنفعة البشرية ومصالحها، في ظل ظروف من المساواة ودون تمييز، بغض النظر عن درجة التطور التكنولوجي والعلمي والاقتصادي. ونرفض أي نية لعسكرة الفضاء الخارجي. بل على العكس من ذلك، من الضروري تعزيز التعاون الدولي وتوثيقه وتحسين إدارة الأنشطة واستخدامها في خدمة التنمية المستدامة. ونأمل أن يتسنى إنجاز العمل في أقرب وقت ممكن لإنشاء آلية دولية أو اتفاق ملزم قانونا للتحقق من الاستخدام السلمي المحض للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه.

أخيرا، نعتقد أن تآكل تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي ينبغي أن يحفزنا على توحيد الجهود لضمان أن يكون نزع السلاح في صميم الجهود العالمية لصون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نعمل على إنشاء نظام يعزز بناء القدرات، في البلدان النامية في المقام الأول، ولا سيما بسبب ظهور صعوبات متزايدة.

السيد تشالار (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، يود وفد توغو أن يتقدم لكم، سيدي، ولأعضاء المكتب الآخرين بأحر التهاني على انتخابكم. ويتمنى لكم وفد بلدي كل النجاح في مهمتكم ويؤكد لكم دعمه. ونود أيضا أن نشيد بسلفكم، سعادة السيد عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب، على العمل الذي قامت به اللجنة تحت قيادته.

وتؤيد توغو البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2)، وتود أن تدلي بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن الصعوبات المتزايدة على ما يبدو التي ما فتئنا نشهدها على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة تذكرنا بلا شك بطبيعة السلام الثمينة وقيمتها التي لا تضاهي. وفي البيئة السياسية والأمنية الدولية، التي هزتها الاضطرابات من جميع الأنواع، يجب أن نتعهد بالتزامات صادقة ومتينة وأن نتخذ إجراءات ملموسة لضمان بلورة رؤية أكثر تقاؤلا وأقل توجسا لمستقبلنا المشترك.

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث تنشئ نظاما بموجب المادتين 6 و 7 لمساعدة ضحايا تجارب الأسلحة النووية. ونكرر مرة أخرى ندائنا إلى الدول التي لم توقع وتصدق عليها بعد أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل، ترفض بوليفيا رفضا قاطعا استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو استخدام إجرامي لا مبرر له ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي وهو ضد الحياة نفسها. وفي ذلك السياق، نرحب بالعمل الشامل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يستمر تطور عمل تلك المنظمة بطريقة غير مسببة.

ونؤكد من جديد أيضا تأييدنا للأحكام المناهضة لاستخدام الأسلحة البيولوجية، ونأمل أن يتيح المؤتمر القادم لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وكذلك مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، مجالا للحوار يمكن فيه للدول الأطراف أن تؤكد من جديد التزامها بالامتنال الصارم للمعاهدات وتنفيذها تنفيذا فعالا. وفي الوقت نفسه، نرحب بانعقاد مؤتمر نزع السلاح في هذا العام. واقتناعا منا بأهميته، ندعو إلى استفاد جميع سبل الحوار بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وكامل للمؤتمر يراعي المصالح الأمنية لجميع الدول.

تدين بوليفيا حالات التهديد بالنشاط السبيرياني الخبيث أو الاستخدام الخبيث لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة التي قد تؤثر سلبا على سلامة الهياكل الأساسية للدول وأمنها. وتنتهك هذه الأعمال القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة، وتتنافى مقاصدها مع أهداف صون الاستقرار والأمن الدوليين. ويرحب وفد بلدي بالنتائج التي حققها حتى الآن الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المنشأ بموجب القرار 73/27، ويسلم بالحاجة إلى مزيد من العمل، فضلا عن اتخاذ لتدابير بناء الثقة وبناء القدرات للدول الأعضاء بهدف تحسين استقرار وأمن الفضاء السبيرياني.

في أجزاء معينة من العالم. وتؤكد توغو من جديد التزامها ببرامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبالصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، اللذين سيسهم بتنفيذهما على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية إسهاما كبيرا في منع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل بتوافق الآراء ويأمل أن تتخذ التوصيات الواردة فيها.

وبالانتقال إلى مسألة إدارة فائض مخزونات الذخيرة، تتابع توغو عن كثب المفاوضات الجارية في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة حاليا في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ونحن على استعداد للإسهام في وضع مجموعة من الالتزامات السياسية التي ستشكل إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة دورة حياة الذخيرة بأكملها، وفقا للقرار 76/233 ومع ذلك، نرى من الضروري التذكير بأن تلك الالتزامات لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل في الحق السيادي لكل دولة في الدفاع عن نفسها، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالأمن في الفضاء الإلكتروني، تكرر توغو تأكيد دعمها للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية واستخدامها ٢٠٢١-٢٠٢٥ وتشيد برئيسه، سعادة السيد برهان غفور، الممثل الدائم لسنغافورة، على قيادته. وتوغو، التي تشارك في أعمال الفريق المذكور آنفا، ترحب باعتماد تقريره المرحلي السنوي في تموز/يوليه وتأمل أن يسود توافق الآراء طوال فترة ولاية الفريق العامل.

وأخيرا، تحت توغو المجتمع الدولي بأسره على مواصلة الجهود اللازمة لتحقيق أهداف نزع السلاح الواردة في قرارات الجمعية العامة

وتؤيد توغو النداءات إلى نزع السلاح النووي التي أعيد تأكيدها في هذه الدورة والدورات السابقة. ويؤكد بلدي من جديد موقفه المؤيد لنزع السلاح النووي الكامل والفوري الذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وفي ذلك الصدد، نرحب بنجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في فيينا في الفترة من 21 إلى 23 حزيران/يونيه. ونرحب باعتماد إعلان وخطة عمل في ذلك الاجتماع يشددان على إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وإعادة تأكيد هدف القضاء على الأسلحة النووية وتقديم المساعدة إلى ضحايا الأسلحة النووية وتدابير الصرف الصحي البيئي والتعاون والمساعدة الدوليين ومبادئ الشمول والتعاون بين أصحاب المصلحة في تنفيذ المعاهدة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني إنشاء هيكل لتنفيذ المعاهدة أثناء الفترات الفاصلة بين الدورات، فضلا عن التعاون مع الدوائر العلمية، من بين جهات أخرى.

وإذ أنتقل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشعر توغو بقلق بالغ إزاء الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية في المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة. ويغتم بلدي هذه الفرصة للتأكيد على أهمية التنفيذ المتسق لمعاهدة عدم الانتشار ويدعو مرة أخرى الدول غير الأطراف إلى التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها بغية ضمان إضفاء الطابع العالمي عليها والتنفيذ الكامل لركائزها الثلاث: عدم الانتشار، والتعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونزع السلاح النووي الكامل. وتود توغو أيضا أن تؤكد على التكامل بين الصكوك القانونية المذكورة آنفا، التي تتمثل أهدافها النهائية في نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بالنداءات العديدة للتفاوض على اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي. وتود توغو أيضا أن تشدد على الدور المركزي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في سياق نزع السلاح النووي والتزامنا بمعاهدة بليندابا، التي هي طرف فيها. ومن شأن إضفاء الطابع العالمي الكامل على تلك المناطق أن يشكل خطوة رئيسية نحو نزع السلاح النووي.

إن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تبعث على القلق الشديد، بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة

المفاوضات المكثفة، بذلت جميع الوفود تقريبا جهدا للتخلي بالمرونة، وتوصلت، في ممارسة للمسؤولية، إلى حل توافقي، وإن كان غير مثالي، كان من شأنه أن يسمح باختتام المؤتمر بنجاح. ومما يؤسف له أن وفدا واحدا، هو وفد الاتحاد الروسي، جعل توافق الآراء مستحيلا، مما زاد من تأكل المعاهدة.

إننا نقف الآن على أعتاب فترة من عدم اليقين، وهي فترة سيتعين علينا فيها أن نعمل بجد أكثر من أي وقت مضى للتقدم بعزم نحو نزع السلاح النووي العام والكامل الذي لا رجعة فيه. وتحقيقا لتلك الغاية، تلتزم إسبانيا بمد الجسور بين مجموعات الدول ذات الحساسيات المختلفة، مثل تلك المشار إليها في مبادرة ستوكهولم. وتؤكد إسبانيا من جديد التزامها الراسخ بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة، وتدعو إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن لاعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ووقف اختياري لإنتاجها إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وبالمثل، تؤيد إسبانيا عقد دورة أخرى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتعرب عن رغبتها في أن تشارك جميع الأطراف في عقدها.

أسهمت خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أيدها قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، إسهاما أساسيا في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والاستقرار الإقليمي. ونناشد السلطات الإيرانية إجراء المفاوضات لتيسير عودة جميع الأطراف إلى الامتثال للخطة. ونؤيد تأييدا تاما الجهود الحثيثة التي يبذلها السيد بورييل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، في ذلك الصدد والعمل الأساسي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إننا نتابع التطورات في كوريا الشمالية بقلق بالغ. ونحث سلطات ذلك البلد على احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والامتناع عن إجراء تجارب القذائف والتجارب النووية الجديدة، والدخول في حوار يقضي إلى نزع سلاحه النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ذات الصلة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب تجديد أسسنا الراسخة المتعلقة بقيم تعددية الأطراف. وينبغي ألا تكون تعددية الأطراف كلمة جوفاء؛ بل يجب أن تكون عملا وموقفا ملموسا وحقيقية واقعة.

في الختام، أود أن أذكر بالكلمات التي تفيض حكمة التي خلفها نيلسون مانديلا لعالمنا: "التفاوض والمناقشة هما أعظم الأسلحة التي نمتلكها لتعزيز السلام والتنمية".

السيدة خيمينيث دي لا هوث (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على توليكم الرئاسة. وأؤكد لكم دعمي ودعم وفد بلدي في خروج أعمال اللجنة الأولى بنتيجة ناجحة.

تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2).

إننا الآن في حالة لم يسبق لها مثيل، حيث نشهد تهديدات للسلام والأمن الدوليين تجعل عمل هذه اللجنة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومنذ شباط/فبراير، شهدنا عدوان روسيا على أوكرانيا، الذي قوض أسس مبادئ الأمم المتحدة ذاتها والذي يتردد صدى عواقبه في جميع أنحاء العالم، مما يهدد السلام والأمن العالميين. وفي ظل هذه الظروف الصعبة للغاية، تود إسبانيا أن تؤكد من جديد صلاحية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وضرورة احترام القانون الدولي. ونكرر إدانتنا القوية لعدوان الاتحاد الروسي، الذي كلف بالفعل أرواحا كثيرة جدا ويجب أن يتوقف. ونصر على أن تمتثل روسيا للقانون الدولي وأن تسحب جميع قواتها من أوكرانيا.

والتهديدات باستخدام الأسلحة النووية مثال آخر على انتهاك روسيا للقانون الدولي. وتمثل تلك التهديدات أيضا تصعيدا ليس شديد الخطورة وغير مقبول في سياق العدوان العسكري على أوكرانيا فحسب، بل يزيد أيضا من تقويض الهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي، مما يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. وفي ذلك السياق، تود إسبانيا أن تعرب عن قلقها إزاء نتائج المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وبعد شهر من

وينطوي التطور السريع للذكاء الاصطناعي على بعض الفوائد، لكنه قد يشكل أيضا تهديدات على صحة الأفراد وسلامتهم إذا لم يكن هناك إطار تنظيمي مناسب. ونظرا لتطور منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، تتضمن إسبانيا إلى الآخرين في تأييد المقترحات الرامية إلى تنظيم النظم التي تتضمن التكنولوجيا وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتبين أحداث العام الماضي الحاجة إلى تكثيف عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ويجب أن نحرك نحو إطار يسمح بالحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه بيئة سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة للجميع. وإجراءات مثل تجارب القذائف المضادة للسوائل لا تتفق مع ذلك الهدف. ونحن بحاجة ماسة إلى معالجة الزيادة في الحوادث الخبيثة وغير القانونية في الفضاء السيبراني. وسيكون وضع برنامج عمل للتهوؤ بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني خطوة هامة. يجب علينا بشكل جماعي ومنهجي إدارة التأثير المتزايد للتكنولوجيات الكاسحة الناشئة في الفضاء السيبراني وتجنب تجزئته إلى مناطق نفوذ ذات معايير وأنظمة غير متوافقة.

وتشكل نظم مراقبة الصادرات أداة فعالة لتعزيز النقل المسؤول للمعدات والتكنولوجيات العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج. وستواصل إسبانيا تطبيق أعلى المعايير في ذلك المجال والإسهام في تدريب دول ثالثة.

والشلل الذي يصيب بعض محافل نزع السلاح ينبغي ألا يثبط عزيمتنا. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نضاعف جهودنا لتنشيط الهياكل الضرورية أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، نحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح على التغلب على الخلافات الداخلية واعتماد برنامج عمل طموح.

وأختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أن تؤدي مداولاتنا في هذه الدورة للجنة الأولى إلى مناقشة مفتوحة تسمح بالتقارب. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن للجنة أن تعول على الالتزام الراسخ من وفدي.

وسيكون المؤتمر الاستعراضي التاسع القادم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية فرصة عظيمة لعكس الاتجاه السلبي للهيكل الدولي لنزع السلاح. ويجب أن نشجع اعتماد تدابير ملموسة وعملية، مثل بروتوكول فعال للتحقق، وأن نرفض محاولات بعض الوفود التلاعب بأدوات الاتفاقية.

وتدين إسبانيا مرة أخرى وبأشد العبارات أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ونشيد بالعمل الموضوعي والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ردا على استخدام هذه الأسلحة في النزاع في سورية، ونحث سلطات ذلك البلد على الامتثال الكامل للالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبنفس الطريقة، ندعو إلى توضيح، من خلال تحقيقات شاملة وشفافة، بشأن الاستخدام المثير للقلق للأسلحة الكيميائية في أماكن أخرى. ونأمل أن يساعد المؤتمر الاستعراضي الخامس في أيار/مايو 2023 في تعزيز الاتفاقية.

لقد بنينا إطارا قويا للتصدي للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشمل ذلك صكوكا مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، التي تسعى إلى تخفيف الآثار السلبية لتلك الأسلحة، بما في ذلك تفاقم العنف المسلح، وتيسير ارتكاب الأعمال الإرهابية، وانتهاك القانون الدولي الإنساني. وأي فشل لهذه الصكوك يعرض السلام والمصالحة والأمن والتنمية المستدامة للخطر. ويجب أن نواصل دعم بناء قدرات الدول ذات الموارد الأقل حتى تتمكن من التصدي لتلك الآفة بضممانات أكبر.

ولا يزال التلوث الناجم عن الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يعوق تنمية العديد من المجتمعات المحلية. ولا تزال إسبانيا ملتزمة بدعم جهود إزالة الألغام، والمشاركة بنشاط في هيئات الاتفاقيات، وإتاحة قدرات مؤسساتنا للمجتمع الدولي من خلال الدورات التدريبية على مختلف المستويات وإجراءات إزالة الألغام التي تقوم بها قواتنا المسلحة المنتشرة في عمليات السلام.

أو إنتاج المواد الانشطارية الخاصة للأغراض السلمية لأي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ما لم تخضع لاتفاق ضمانات شاملة أبرمته الوكالة.

وبناء على ما سبق، تعتقد زامبيا أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة ناجعة للحد من الشواغل الأمنية العالمية، وقبل كل شيء، وسيلة يمكن من خلالها تعزيز الثقة بين الدول. وعلاوة على ذلك، تسلم حكومة زامبيا بأن خطر الإرهاب النووي حقيقي وأن الطابع المعقد والدينامي للموضوع يتطلب اتخاذ تدابير استباقية وتقييم مستمر للتهديد. ولذلك، تؤيد زامبيا التدابير الدولية لمكافحة الإرهاب النووي وتشدد على أهمية تعاون جميع الدول لضمان عدم حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية أو أي مواد أخرى خاضعة للرقابة.

وقد لوحظ أن أحد الأخطار في الفضاء الخارجي هو أنه يمكن استخدام أي شيء كسلاح لتدمير الأقمار الصناعية الهامة أو الأجهزة الأخرى. ومن شأن تسليح الفضاء الخارجي أن يدمر التوازن والاستقرار الاستراتيجيين ويقوض الأمن الدولي والوطني، فضلا عن تعطيل الصكوك القائمة لتحديد الأسلحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة والقذائف النووية. ومن شأن هذه الآثار أن تؤدي حتما إلى سباق تسلح جديد. وفي الوقت نفسه، فإن تسليح الفضاء من شأنه أيضا أن يعرقل بشكل خطير عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبما أن الفضاء الخارجي تراث مشترك للبشرية، فمن المهم الحفاظ عليه. ولذلك، ستواصل زامبيا دعم المواقف الرامية إلى تحقيق تلك القضية، بما في ذلك الشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون تلك الأنشطة للأغراض السلمية.

ندرك أن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامهما يشكلان تهديدا كبيرا للسلام والأمن على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، فضلا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان. وهناك أيضا صلة وثيقة بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر. وفي ذلك الصدد، تلتزم زامبيا بمكافحة الاتجار غير

السيد ميلامبو (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن وفد زامبيا على إتاحة الفرصة لي للإدلاء بهذا البيان بشأن نزع السلاح والأمن الدولي. وأود أيضا أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا وأن أتعهد بدعم بلدي لكم خلال فترة رئاستكم.

تؤيد حكومة زامبيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2) وتود أن تضيف بضع نقاط.

إذ نجتمع خلال هذه الدورة، يقف العالم عند مفترق الطرق. ففي ظل استمرار خطر نشوب حرب نووية محتملة، تجدر الإشارة إلى أن الأسلحة النووية هي أخطر الأسلحة في العالم. ويمكن أن تقتل تلك الأسلحة الملايين من البشر وأن تدمر بيئة وحياة الأجيال القادمة من خلال آثارها الكارثية طويلة الأجل. وفي ذلك الصدد، لا تزال زامبيا تشعر بالقلق إزاء استمرار المأزق في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولا سيما في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى تنشيط عمل اللجنة. وفي ذلك الصدد، تظل زامبيا ملتزمة بنزع السلاح العام الكامل وبدعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. وزامبيا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ملتزمة بإضفاء الطابع العالمي على كل منهما وتتعهد بمواصلة دعم الجهود الإقليمية والعالمية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتؤيد أفريقيا، من خلال معاهدة بليندابا، استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفي هذا الصدد، يتعهد كل طرف بالقيام بجميع الأنشطة من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في ظل تدابير صارمة لعدم الانتشار، وتقديم ضمانات للاستخدامات السلمية حصراً. والدول الأطراف في المعاهدة ملزمة بإبرام اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض التحقق من الامتثال، لا من أجل توفير المصدر أو المواد الانشطارية الخاصة أو المعدات أو المواد المصممة خصيصا لتجهيز أو استخدام

جديد دعمها الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

ومنذ 24 شباط/فبراير، ما فتئنا نشهد العواقب المأساوية لذلك الغزو ونواجه ما لا يمكن تصوره. ففي هذه الحرب، استخدمت روسيا جميع فئات الأسلحة التقليدية، وكذلك الهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة. وبوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، فضلت أيضاً التهديدات النووية وانخرطت في خطاب نووي غير مسبوق. ويتناقض هذا السلوك تناقضاً حاداً مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنه يتناقض مع مذكرة بودابست ويشكل خروجاً كبيراً عن السياسة الطويلة الأمد التي اتفقت عليها الدول الحائزة للأسلحة النووية وروجت لها بصورة مشتركة.

ولا يمكن الانتصار في حرب نووية، بل يجب عدم خوضها أبداً. وقد أعيد التأكيد على ذلك في كانون الثاني/يناير، ونبغي لنا جميعاً في هذه القاعة وخارجها أن نواصل إعادة تأكيد ذلك المبدأ. وتشكل الأعمال العسكرية الروسية في المنشآت النووية المدنية الأوكرانية وحولها تهديدات مباشرة للسلامة والأمن وتعرضنا جميعاً لخطر شديد. وعلاوة على ذلك، ما فتئت روسيا تقدم ادعاءات كاذبة لا أساس لها ضد أوكرانيا وبلدان أخرى فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات المشروعة في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. ونكرر دعوتنا إلى روسيا لإنهاء حربها غير المشروعة، وسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية سحباً كاملاً وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً، ووقف خطابها النووي، والوفاء بالتزاماتها الدولية، وإعادة الالتزام بالمبادئ المكرسة في بيان قادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والمشاركة بشكل بناء في حوار حقيقي.

وتؤكد رومانيا من جديد دعمها المستمر لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وعنصرهما في تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد شاركت رومانيا بنشاط في المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف هذا العام. ونتشاطر خيبة الأمل لأنه على الرغم من

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتزداد زامبيا على ضرورة بذل جهد حثيث على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لمنع صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بطريقة غير مشروعة ومكافحة تلك الأنشطة والقضاء عليها، وأن انتشار هذه الأسلحة بدون ضوابط في مناطق عديدة من العالم له عواقب إنسانية واجتماعية اقتصادية كثيرة.

وفي الختام، تترك زامبيا المسائل التي تؤثر على النهوض بالمرأة في مجال الجهود الدولية لحفظ السلام، ولذلك دخلت في شراكة مع كندا في تنفيذ المساعدة التقنية الثنائية والشراكات في مجال التدريب مع دائرة شرطة زامبيا. وقد حققت مبادرة إلسي نجاحاً كبيراً في مجال المساواة بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك فإن زامبيا في وضع جيد لتبادل أفضل الممارسات ووضع مبادرات اختبار لزيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في الأدوار العسكرية النظامية والشرطية.

السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وستدعم رومانيا عملكم.

وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2)، أود أن أدلي بملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع في بيئة أمنية متغيرة تغيراً جذرياً، تتسم بتزايد التوترات والتحديات العالمية التي لا تزال تقوض هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. إن العدوان العسكري غير المشروع وغير المبرر ومن دون استقزاز الذي شنه الاتحاد الروسي على جارته، أوكرانيا، قد أوصلنا إلى مرحلة غير مسبقة من التصعيد. وهذه أشد أزمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي أزمة تنتهك بشكل صارخ المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي القائم على القواعد. ولا يزال من غير المفهوم أن هذا العدوان يرتكبه عضو دائم في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية، وهو مركز يتطلب أعلى مستوى من المسؤولية. وتدين رومانيا بشدة العدوان الروسي وتؤكد من

وقدرات القذائف التسيارية، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك التقارير التي تفيد بأنها تستعد لإجراء تجربة نووية سابعة. ولا يزال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه حتمية وأولية مطلقة، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف محادثات مجدية لنزع السلاح النووي مع الأطراف المعنية للتخلي عن برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية.

إن الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني تبعث على القلق أيضا. ونحث جمهورية إيران الإسلامية على العودة إلى الامتثال الكامل في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عن طريق حل المسائل المعلقة التي ستسمح للوكالة بتقديم ضمانات بأن برنامج إيران النووي مخصص للأغراض السلمية حصرا.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهما ركيزتان أساسيتان للهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتتطلع رومانيا إلى الإسهام بنشاط في المؤتمرات الاستعراضية المقبلة لكل منهما.

كما أصبح الفضاء الخارجي، كما ذكر، بيئة بالغة الأهمية إذ لا غنى عن النظم الفضائية الآن لكونها. والأولوية العاجلة للمجتمع الدولي هي في الواقع ضمان سير الأنشطة الفضائية على نحو مأمون ومسؤول. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وتحويل وجهتها واستخدامها غير المأذون به، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، يشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة والمستوردة وبلدان العبور، إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة، لأنها الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية والذخيرة.

كل الجهود التي بذلها مجتمع معاهدة عدم الانتشار، لم يتم التوصل إلى نتيجة جوهرية، حيث عرقلت روسيا توافق الآراء. ومع ذلك، يجب ألا ينظر إلى عدم وجود وثيقة ختامية على أنه فشل. وقد صمدت معاهدة عدم الانتشار أمام اختبار الزمن، وجميع الدول الأطراف الأخرى مستعدة لتأييد المسودة النهائية. وهذا في حد ذاته يدل على القيمة الثابتة لمعاهدة عدم الانتشار. ويشجعنا أيضا أن الدول تمكنت من المشاركة في محادثات مجدية والتغلب على خلافاتها فيما يتعلق بالعديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال معاهدة عدم الانتشار.

وينبغي للدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي توشك أن تبدأ قريبا، أن تبني على العمل الجيد الذي أنجز بالفعل، ولا تزال رومانيا ملتزمة التزاما كاملا بدعم المعاهدة وتعزيزها والحفاظ على سلامتها وتشجيع الانضمام العالمي إليها وتنفيذها الكامل. وتظل رومانيا ملتزمة التزاما كاملا ببناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وفقا لهدف معاهدة عدم الانتشار وهي تدعو إلى عملية تدريجية وذات منحى عملي لنزع السلاح النووي، وفقا لنهج تدريجي، بما يكفل الأمن غير المنقوص للجميع.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل والمستمر للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ نظام الضمانات وفي تعزيز فوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفي التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وقد أبرزت التطورات والأحداث على مدى السنوات العديدة الماضية الدور الحاسم لتنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي. ونعتقد أن هذا يشكل أفضل معيار للتحقق بموجب معاهدة عدم الانتشار وما زلنا ندعو إلى تحقيق الانضمام العالمي إليها دون تأخير.

ولا تزال رومانيا تشعر بالقلق أيضا إزاء تحديات الانتشار الإقليمي. وندين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 4 تشرين الأول/أكتوبر بإطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى بصورة غير مشروعة حلفت فوق أراضي اليابان، ونشعر بقلق بالغ إزاء استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التقدم في مجال قدراتها النووية

بقاء القوى التي تهدد بشكل منهجي البيئة الأمنية للبلدان والمناطق الأخرى. وتسعى تلك القوى يائسة إلى فرض السيطرة عن طريق "هيمنة السلطة". ويتجلى التوسع العسكري للولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية. ففي هذا العام وحده، نشرت الولايات المتحدة العديد من الأصول الاستراتيجية والمعدات المتطورة، مثل B-2A و B-52H و F-35A، وسلمت معدات أسلحة هائلة إلى السلطات الكورية الجنوبية. وفي آب/أغسطس الماضي، أجرت أكبر مناورة عسكرية مشتركة تحت مسمى "حارس الحرية أولجي" مع كوريا الجنوبية من خلال حشد عشرات الآلاف من قوات الولايات المتحدة والجيش الكوري الجنوبي لأول مرة منذ عام 2017. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، نظمت أيضا مناورة حربية حول شبه الجزيرة الكورية لأول مرة منذ خمس سنوات بمشاركة 20 سفينة حربية، مثل القوة الضاربة لحاملة الطائرات النووية للولايات المتحدة رونالد ريغان وغواصات نووية. وقائمة تحركات الحشد العسكري للولايات المتحدة لا حصر لها. ومع ذلك، تزيد الولايات المتحدة من توسعها العسكري المتهور، مدعية أنها تهدف إلى "حماية السلام" و "تعزيز التحالف" و "الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد". وتثبت كل هذه الحقائق بوضوح أن فشل شبه الجزيرة الكورية في الخروج من الحلقة المفرغة للتوتر المتفاقم يعزى إلى المناورات الحربية العدوانية التي لا تتوقف والحشد العسكري للولايات المتحدة وأتباعها.

وممارسة لحقها الأساسي في الدفاع عن النفس، المنصوص عليه بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتسليح نفسها بوسائل الدفاع عن النفس لمواجهة العداء الشنيع من جانب الولايات المتحدة. فقد ألحق ذلك العداء بشعبنا محنة وألما لا يوصفان ويشكل تهديدا نوويا مستمرا. وأغتتم هذه الفرصة لأؤكد بوضوح أن المهمة الرئيسية لقدرتنا على الدفاع عن النفس هي ردع الحرب بحمل القوات المعادية على التخلي عن محاولاتها للعدوان والهجوم العسكري. وبناء على ذلك، فإنها لا تشكل أبدا تهديدا للبلدان والشعوب الصديقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي هذه الأوقات التي تتصاعد فيها التوترات والنزاعات، تزداد أهمية الحاجة إلى تعزيز الشفافية، ولا سيما في مجال النفقات المتصلة بتحسينات العسكرية. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى مشروع قرار هذا العام المعنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية" (A/C.1/77/L.63)، الذي درجت رومانيا وألمانيا على تقديمه. ونحث الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، لأنه يدعم مبدأ رئيسيا لبناء الثقة بين الدول. وفي هذه الأوقات العصيبة، أصبح دور اللجنة الأولى أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال رومانيا مصممة على الإسهام بنشاط في جميع تلك الجهود، الجارية والمقبلة.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ويتطلع وفد بلدي إلى التعاون معكم لضمان نجاح هذه الجلسة.

إن العيش بسلام في عالم خال من العدوان والحرب رغبة البشرية جمعاء. ولكن، خلافا لهذه التطلعات وللمطالب المجتمع الدولي، تجري سباقات التسلح بشراسة على نطاق غير مسبوق، مما يزيد من سوء البيئة الأمنية المحيطة بها. واليوم، يشكل استبداد الولايات المتحدة الأمريكية وتعسفها ومحاولتها إدامة الهيمنة السبب الرئيسي لسباقات التسلح في مختلف أنحاء العالم. فالولايات المتحدة تقوم الآن بتشكيل كتل سياسية عسكرية واحدة تلو الأخرى، مثل "الشراكة الرباعية للتحقق النووي" و "شراكة أوكوس" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تحت ذريعة "استعادة الديمقراطية" و "تعزيز التحالفات". وتواصل أكثر من أي وقت مضى إجراءاتها الرامية إلى زيادة الإنفاق العسكري، بما في ذلك نقل تكنولوجيا الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، ونشر الأصول الاستراتيجية النووية، وتعزيز القوات ومبيعات الأسلحة، مما يؤدي إلى تدمير التوازن الأمني تدميرا تاما.

ويثبت الواقع أن نزع السلاح العام والكامل ليس سوى سراب. فلا يمكن أبدا أن يحل السلام والاستقرار في الكرة الأرضية في ظل

تؤيد آيسلندا البيان الذي أدلت به الدانمرك في وقت سابق بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي والبيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أسلط الضوء على بعض المسائل الرئيسية من منظور وطني.

إننا نجتمع في لحظة حرجية. فالمشهد الأمني العالمي هو الأخطر منذ الحرب العالمية الثانية. وقد أصبحت التوترات المتزايدة وانعدام الثقة وعدم الامتثال أمورا سائدة بشكل مبالغ فيه، مما أفضى بمعظم الدول إلى إدراك حاجة المجتمع العالمي إلى تنشيط جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وإعادة الالتزام به. ونحن إذ نجتمع، نرى أن بعض الاتفاقات الرئيسية التي استندت إليها عقود من الجهود العالمية لنزع السلاح قد تعرضت لاختبار خطير وتم تقويضها بسبب عدم الامتثال والتحديات الأمنية المتنامية بسرعة.

الحقيقة المحزنة هي أن العدوان العسكري المستمر لدولة عضو لها مقعد دائم في مجلس الأمن ضد دولة عضو أخرى في الأمم المتحدة قد قضى تقريبا على أي احتمالات للنهوض بالخطوة المتعلقة بتحديد الأسلحة. ومن المأساوي أن الاتحاد الروسي قد انخرط في عمل عسكري ضد أوكرانيا دون مسوغ ولا مبرر على الإطلاق. وهذا الانتهاك الجسيم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، الذي يقوض السلم والأمن الدوليين، أمر يستحق أشد إدانة. وتتضامن آيسلندا تضامنا مطلقا مع أوكرانيا في كفاحها ودفاعها عن شعبها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويثير الخطاب النووي وحتى التهديدات باستخدام الأسلحة النووية الصادرة عن السلطات الروسية قلقا خاصا. فهذا الخطاب البغيض، مقترنا بالمحاولات الجادة التي تقوم بها القوات المسلحة الروسية الغازية للتلاعب باستهتار ورعونة بسلامة مرافق الطاقة النووية في أوكرانيا، أمر مؤسف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على دورها المحوري في الإسهام في السلم والأمن الدوليين من خلال اتفاقات الضمانات والعمل الدؤوب لضمان سلامة محطات الطاقة النووية في أوكرانيا. إن السلوك غير القانوني والعدواني لروسيا فيما يتعلق بمحطة زابوريجيا للطاقة أمر مخز.

إن عملية نزع السلاح النووي، التي توليها الأمم المتحدة الأولوية منذ تأسيسها، تواجه الآن تحديا خطيرا. واليوم، ما من زعيم عصابة يقوض أساس نظام عدم الانتشار سوى الولايات المتحدة، التي تتغمس في التهديدات النووية والابتزاز ضد الدول ذات السيادة، بل وتذهب إلى حد الانتشار النووي، بغية تحقيق استراتيجيتها للهيمنة في تعارض صارخ مع القانون الدولي وانتهاك له. ومن أجل تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي للولايات المتحدة، أول مستخدم للأسلحة النووية وأكبر دولة حائزة للأسلحة النووية في العالم، أن تأخذ زمام المبادرة في نزع السلاح النووي وأن تمتنع عن توفير مظلة نووية وتقاسم الأسلحة النووية ونقل التكنولوجيا النووية. ومن أجل تحقيق الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، يجب على الولايات المتحدة أن تجتث جذور التهديد العسكري ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون قيد أو شرط. ويشمل ذلك وقف تكديس الأسلحة والتدريبات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية التي تحشد الأصول النووية للولايات المتحدة، وحل "قيادة الأمم المتحدة" في كوريا الجنوبية.

واليوم، يشكل إحياء اليابان لنزعتها العسكرية وظهورها كقوة أحد أخطر التهديدات للسلم والاستقرار الإقليميين، بما في ذلك في شبه الجزيرة الكورية، وثمة حاجة إلى زيادة يقظة المجتمع الدولي تجاهها.

وإذ أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها لن تتشر أسلحتها النووية في أراضي بلدان أخرى أو تشاركها هذه الأسلحة. كما أنها لن تنقل الأسلحة النووية وما يتصل بها من تكنولوجيا ومعدات ومواد نووية تستخدم في صنع الأسلحة. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة أيضا في موقفها المناهض للأسلحة البيولوجية والكيميائية وتعارض عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاضطلاع بمسؤولياتها ودورها على أكمل وجه في صون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي العالم.

السيد فالتيسون (آيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى الزملاء في تهنئتك وتهنئة أعضاء المكتب على انتخابكم. وأتمنى لكم كل التوفيق في قيادتكم لأعمال اللجنة الأولى.

ذلك، تؤكد أيسلندا من جديد دعمها القوي لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي معاهدة من شأنها أن توفر ركيزة هامة أخرى لترتيبات عدم الانتشار القائمة.

لقد اتفقنا عند إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون بمثابة صدى من ماضٍ سحيق، وليس سلاح حرب أو أداة سياسية، كما شهدنا في السنوات الأخيرة في سورية وفي قضية السيد نافالني المعلقة. فهذا الاستخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق أيا كان مستخدمها وبصرف النظر عن وقت أو مكان استخدامها. وينبغي إجراء تحقيق شامل في جميع هذه الحوادث، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم البشعة. وتؤيد أيسلندا بقوة دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجهودها الجارية في مجال التحقيق.

وتؤيد أيسلندا بذل جهود أقوى لمواجهة الضعف المتزايد للمجتمع الدولي أمام التهديدات البيولوجية، وهو ضعف برز مع جائحة مرض فيروس كورونا. ويجب على المؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام أن يتناول هذه المسألة بجدية وأن يتخذ خطوات ملموسة لتعزيز الامتثال والتنفيذ.

وعلى الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل تتطلب حاليا أن نوليها معظم اهتمامنا، فإن أهمية الحفاظ على المعاهدات والمبادرات في مجال الأسلحة التقليدية وإضفاء الطابع العالمي عليها وتطويرها أمر حاسم للأمن العالمي والتنمية المستدامة وله آثار مباشرة على العديد من نزاعات اليوم. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يقوض السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. وإن التنفيذ الفعال للمعاهدة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه أمر أساسي لعكس مسار هذا الاتجاه السلبي. وترحب أيسلندا بالدور الهام الذي تؤديه صكوك تحديد الأسلحة هذه في حماية المدنيين ومنع العنف الجنساني في حالات النزاع.

كما أن السلوك المارق باطراد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ببرنامجه النووي غير القانوني الذي ينتهك قرارات مجلس الأمن، يشكل تهديدا خطيرا لنظام عدم الانتشار والأمن العالمي. ويجب أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترتيبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالضمانات، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يجب ألا نتخلى عن هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدما بتنفيذ معاهدة عدم الانتشار في المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة هو للأسف دليل آخر على السلوك غير المسؤول للاتحاد الروسي. فهناك نحو 140 دولة لديها الرغبة والاستعداد للمضي قدما في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار بينما تحول دولة واحدة، هي الاتحاد الروسي، دون تحقيق تلك الرغبة. ومع ذلك، ستواصل معاهدة عدم الانتشار أداء دورها الحاسم في نزع السلاح النووي وفي منع انتشار الأسلحة النووية مع الحفاظ في الوقت نفسه على فوائد التكنولوجيا النووية للاستخدام المدني. وتتيح دورة الاستعراض المقبلة الفرصة للتعلم من الماضي وإعادة تنشيط الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للمعاهدة، وليس أقلها المادة السادسة. وإذا كانت الرسالة التي وجهها مؤتمر قمة ريكيافيك للدول النووية في عام 1986 - وهي أنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا - قد أمكن تطبيقها في أي وقت مضى، فيمكن تطبيقها اليوم.

إن هذا الواقع القاسي يعزز الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من مختلف الاتفاقات والآليات الداعمة التي تعزز الترتيبات القائمة لنزع السلاح النووي. وقد حظيت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أكثر من 25 عاما بتأييد قوي من الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد حان الوقت لأن توقع وتصدق جميع الدول التي ليست أعضاء بالفعل على المعاهدة، ولا سيما الدول الواردة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلاوة على

حالة الطوارئ المناخية العالمية. وزادت هذه التحديات من تقاوم انعدام الثقة والخلافات المتزايدة بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة لها، وقلصت بشدة الطابع الملزم لاتفاقات نزع السلاح والسلام والأمن الدولية. غير أن الاتجاه الأخطر هو تضائل الثقة بين القوى النووية، مما يؤدي إلى مواجهة متصاعدة على حساب الاستقرار العالمي، وجولة جديدة من سباق التسلح النووي.

إن كازاخستان على قناعة تامة بأن نزع السلاح مجال رئيسي تشتد فيه الحاجة إلى تدابير بناء الثقة. وبالتالي، فإن اتخاذ خطوات عملية للقضاء على الأسلحة النووية أكثر فعالية من تقديم تعهدات بعدم شن حرب نووية أبداً. وتجادل بعض البلدان التي تمتلك أسلحة نووية بأن الظروف الأمنية لا تسمح بعد بنزع السلاح النووي. وردا على ذلك، نقول إن الظروف الأمنية لن تكون أبداً مؤاتية تماما لنزع السلاح النووي. وبدلاً من ذلك، فإن التدابير الملموسة في مجال نزع السلاح ستتهيئ في حد ذاتها ظروفًا أمنية أفضل وينبغي اتباعها باستمرار. ويجب ألا ينسى العالم أن الاعتماد على الترسانات النووية لا يضمن بأي حال من الأحوال الأمن الاستراتيجي بل يؤدي فقط إلى استجابات غير متماثلة ذات عواقب كارثية محتملة، لن يمكن التعافي منها.

ونرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2021، مما يدل على استعداد المجتمع الدولي لاتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة التهديدات النووية. وفي الوقت نفسه، تأسف كازاخستان لفشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد نتيجة قائمة على توافق الآراء. غير أن بعض العناصر الواردة في مشروع الوثيقة الختامية توفر أساساً للعمل في المستقبل في إطار جميع الركائز. وننضم إلى الآخرين في التأكيد بقوة على الاقتناع الجماعي بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار متوافقتان وتعزز كل منهما الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ونعتقد أن الوقف الاختياري المؤقت للتجارب النووية من جانب الدول النووية لا يمكن أن يكون بديلاً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب

أما الدور الحاسم المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في حياتنا اليومية، الذي يتطلب إمكانية الوصول إلى فضاء إلكتروني مفتوح وحر وآمن ومأمون، فقد كشف ضعفنا أمام السلوك غير المسؤول والمعلومات المضللة والمراقبة الخفية والهجمات التي تشنها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. إننا بحاجة إلى تعزيز جهودنا لإنشاء عملية واحدة لوضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني.

وترحب أيسلندا بالاهتمام المتزايد الذي يولى لأنشطة الفضاء الخارجي وأصوله، التي تتزايد أهميتها لمجتمعاتنا وللت تنمية المستدامة عموماً. ويتحتم ضمان استمرار هذه الأنشطة السلمية وأن تعود بالنفع على الجميع.

وأخيراً، سيدي الرئيس، تؤكد أيسلندا من جديد إيمانها القوي بأنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان اضطلاع المرأة بدور نشط ومتساو في كل عملية من عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الإيجابية المتخذة فيما يتعلق بتعزيز المنظورات الجنسانية والتنوع في مختلف محافل تحديد الأسلحة. فلنعزيز هذا العمل الإيجابي ونوسع نطاقه لمساعدتنا على التصدي بشكل أفضل للتحديات التي نواجهها.

السيد سيريمبيت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن أحر التهاني لسعادة السيد موهان بيريس على توليه رئاسة اللجنة الأولى، وكذلك أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أن أؤكد لكم وللمكتب دعم وفد بلدي الكامل لمساعدتهم الهام المتمثل في ضمان نجاح أعمال اللجنة.

تتعدّد دورة اللجنة الأولى لهذا العام في مرحلة حاسمة، وسط عدد من الأزمات الخطيرة المتقاربة المتجسدة في النزاع في أوكرانيا؛ وتعميق الانقسامات بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية؛ والخطاب المقلق المتعلق باستخدام الأسلحة النووية؛ والآثار اللاحقة المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ وتجزئة سلاسل التوريد العالمية بسبب العمل العسكري والتدابير القسرية الأحادية الجانب؛ فضلاً عن

مجال الفضاء الخارجي، شأنه شأن المجالات الأخرى، يمكن ضمانه على أفضل وجه من خلال التعاون وسيادة القانون، المدعومين بتدابير فعالة وعملية للتحقق والإنفاذ. ومن المجالات الناشئة الأخرى التي تتطلب الاهتمام الوتيرة السريعة لإدخال منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل ذات الآثار المباشرة وغير المباشرة عبر مجموعة من مسائل نزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك مذاهب الأسلحة النووية، وأمن الفضاء الخارجي، والقدرات السيبرانية للأعمال العدائية. فنحن ندرك أنه لا يمكن لأي منظومة أسلحة أن تكون لديها القدرة على تنفيذ مثل هذه الأحكام وفقا للمبادئ الإنسانية، لأن تطبيق القانون الدولي الإنساني يقوم على التقدير البشري والمساءلة.

وأخيرا، وإلى جانب التركيز على المسائل المذكورة آنفا، يجب أيضا أن نتصدى لبعض التحديات الرئيسية، مثل الهوة بين الالتزامات وتنفيذ الاتفاقات؛ وتزايد تقادم منظومة الأمم المتحدة لنزع السلاح، على نحو ما يتضح من الجمود في مجلس الأمن أو مؤتمر نزع السلاح؛ وعدم وجود منظور شامل للأمن البشري؛ والحاجة إلى جعل الناس والكوكب في المقام الأول، مع العلم أن مليارات الدولارات تنفق على الأسلحة بدلا من النمو والازدهار المستدامين. وأي حوار بشأن الثقة يجب أن يدعمه التحقق واليقين من أجل قبول تدابير بناء الثقة.

وختاماً، سيدي الرئيس، يجب أن يدفعنا السعي الدؤوب إلى اغتنام كل فرصة للمضي قدماً بزخم نزع السلاح، وبناء ضمانات قوية للسلام والأمن، والعمل معاً من أجل غد أكثر أمناً وسلاماً.

السيد عبد العزيز (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. كما أهنئ نوابكم وأعضاء المكتب، مؤكداً ثقتنا في قدرتكم على إنجاز أعمال هذه اللجنة وتحقيق ما نصبو إليه من نتائج. كما لا يفوتني أن أقدم لسلفكم، سعادة الممثل الدائم للمملكة المغربية الشقيقة، السيد عمر هلال، بالشكر لما بذله من جهد في إدارة أعمال اللجنة في دورتها السادسة والسبعين للجمعية العامة.

كما ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه سعادة سفير جمهورية العراق الشقيقة نيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1.77/PV.2).

النوعية الملزمة قانوناً. والتعجيل بدخول هذه المعاهدة حيز النفاذ شرط لا غنى عنه لنظام عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، ندعو مرة أخرى الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التصديق على المعاهدة فوراً للحفاظ على مكانة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الهيكل الدولي لنزع السلاح.

ولا تزال المناطق الخالية من الأسلحة النووية عنصراً هاماً في الجهود العالمية لنزع السلاح. وأنشأت كازاخستان، بالاشتراك مع جيرانها الإقليميين، منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في عام 2006. ونؤيد تأييداً تاماً مواصلة توسيع هذه المناطق في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأوروبا كشرط مسبق للسلام والاستقرار العالميين.

ولا تزال جائحة كوفيد-19 تمثل تهديداً بيولوجياً هائلاً، ويجب أن يستوعب المجتمع الدولي الدروس المستفادة وأن يظل يقظاً إزاء احتمال إساءة استخدام العوامل البيولوجية كأدوات للحرب. ومن ثم، يجب أن تتصدى الموارد الجماعية للجوائح في المستقبل واحتمال الاستخدام الضار المتعمد أو غير المتعمد لأوجه التكنولوجيا الأحيائية المتقدمة. ولهذا السبب اقترحت كازاخستان إنشاء وكالة دولية للسلامة البيولوجية، وتعمل مع الأطراف المعنية لإنشائها. وستكون الوكالة وأنشطتها راسخة في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 1972. ونشجع جميع الدول الأعضاء المهمة على الانضمام إلى هذه المناقشات لتعزيز الحوار بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

يعمل اليوم عدد متزايد من الدول بشكل نشط على بناء ترساناتها من القذائف. والقذائف التسيارية، على وجه الخصوص، تستخدم على نحو أكثر تواتراً في النزاعات المسلحة، بما في ذلك من جانب جهات فاعلة غير تابعة للدول. وعلى الرغم من دور النظم والمعايير العالمية لمراقبة القذائف في المذاهب الاستراتيجية والأهمية السياسية، فإنها لا تزال متخلفة وتتطلب وضع صكوك متعددة الأطراف ملزمة قانوناً. ومن المجالات التي تثير قلقاً متزايداً التنافس في الفضاء الخارجي، الذي يتحول بسرعة إلى مسرح للتسليح. ومن ثم، فإن الأمن، حتى في

وتؤكد المملكة على الحق الأصيل لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الأمن والأمان التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها وتحت إشرافها. كذلك ندعم تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما تحت المملكة الدول المتقدمة في التقنيات النووية على مساعدة الدول الأقل تقدماً، والعمل على إزالة العراقيل أمام نقل التقنية وتوطينها في هذه الدول. وفي هذا الشأن، تؤكد المملكة العربية السعودية على الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تمكين الدول من تطوير قدراتها وإمكانياتها ودعم برامجها للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتدريب الكوادر البشرية، والمساهمة في نقل ثقافة استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ومن المهم أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية وعدم استخدام تقنيات الفضاء لأغراض غير السلمية أو لتطوير التقنيات المتعلقة بالقذائف التسيارية. لقد ساهمت الاتفاقيات الدولية في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة والسلوكيات فيه. ويجب ألا تؤدي المساعي الرامية لضبط الفضاء الخارجي إلى تقييد الحق الأصيل لكل دولة في الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

ختاماً، تدعم المملكة العربية السعودية الجهود الدولية الرامية إلى تمكين المرأة في مجال نزع السلاح وتحقيق التوازن في التوظيف بين الجنسين في هذا الحقل. وقد اتخذت بلدي خطوات عملية لدعم توظيف سيدات سعوديات من ذوات الكفاءات العلمية والمهنية للحصول على وظائف دولية، وفي مجال نزع السلاح، وفي بعثات حفظ السلام.

السيد باولوسكاس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم تعاون ليتوانيا ودعمها.

وتؤيد ليتوانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1.77/PV.2). وأود أن أشدد على ما يلي بصفتي الوطنية.

تؤمن المملكة العربية السعودية بأهمية معاهدة عدم الانتشار النووي وتحقيق التوازن بين مرتكزاتها الثلاثة - نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية. ولقد سارعت المملكة إلى الانضمام إلى المعاهدة والمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة والإزالة الشاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بناء على ما نصت عليه المعاهدة في مادتها السادسة، وإيماناً بأن الأمن والسلام لن يتأتى بامتلاك الأسلحة الفتاكة.

إن المملكة العربية السعودية ترى بأن الأولوية اليوم يجب أن تكون لبناء الإنسان والاستثمار في القوى البشرية، والعمل على النهوض بالمجتمعات لتحقيق أهداف التنمية. إن خطورة وجود أسلحة الدمار الشامل تتمثل في كونها معرضة للأخطاء والأعطال الفنية. ففوق حدث في أي منشأة نووية بسبب الكوارث الطبيعية يؤدي إلى تسرب المواد النووية إلى الهواء والمياه.

ويرى بلدي أن الخطوة الأولى لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تتمثل في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل حول العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. وبهذا الشأن، نعيد التذكير بما أكدت عليه مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي بشأن مطالبة إسرائيل - الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لا تزال خارج المعاهدة - بسرعة الانضمام للمعاهدة، وإخضاع جميع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما يساهم في صون السلم والأمن والحفاظ على الاستقرار، وبما يحقق الأمن لجميع شعوب المنطقة. وفي هذا السياق، يؤكد بلدي على أن القرار 1995 الوارد في الوثيقة (NPT/CONF.1995/32) (الجزء الأول) المرفق الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لا يزال ساري المفعول حتى تتحقق غاياته وأهدافه. كما نود التأكيد على أهمية مخرجات مؤتمر الاستعراض لعام 2010، الخاص بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

كما تدعو المملكة العربية السعودية إيران إلى تنفيذ التزاماتها فيما يخص برنامجها النووي. ويرى بلدي أن حل هذا الملف هو خطوة هامة لتحقيق الأمن والاستقرار وبناء الثقة بين دول المنطقة.

الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، فضلا عن الالتزام الذي قطعه في بيان قادة مجموعة الدول الخمس بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح في كانون الثاني/يناير الماضي. كما انتهكت روسيا مذكرة بودابست لعام 1994، التي أكدت بموجبها الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة. كما منحت المذكرة نفسها ضمانات أمنية لبيلاروس في إعلان سيادة الدولة بعد أن أعلنت خلو أراضيها من الأسلحة النووية في عام 1990، وانضمت إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية في عام 1992. ومن ثم، نشعر بقلق بالغ إزاء التعديلات الدستورية الأخيرة والبيانات العامة غير المسؤولة التي أدلت بها بيلاروس والتي أعربت فيها عن استعدادها لاستضافة الأسلحة النووية الروسية على أراضيها. فهذا يتعارض مع الالتزامات الدولية لبيلاروس بموجب معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتأسف ليتوانيا لعدم تمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من اعتماد وثيقته الختامية بسبب عرقلة روسيا لتوافق الآراء. ومع ذلك، لا نزال نؤيد معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ولا يزال هدفنا النهائي هو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال تنفيذ جميع عناصر معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، استنادا إلى مبادئ الفعالية والتحقق والأمن غير المنقوص للجميع.

وقد كانت هناك بعض التطورات الجديرة بالترحيب، قبل العدوان الروسي على أوكرانيا، بما في ذلك الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات إضافية. ونذكر أن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض بسرعة على إطار جديد لتحديد الأسلحة ليحل محل معاهدة ستارت الجديدة عندما تنتهي صلاحيتها في عام 2026. بيد أن المفاوضات تتطلب وجود شريك لديه الرغبة في ذلك ويعمل بحسن نية، وهو

نكرر إدانتنا بأشد العبارات الممكنة لحرب روسيا المتعمدة وغير المبررة. إن غزوها غير المبرر لجارتها المسالمة قد انتهك القانون الدولي انتهاكا صارخا، وقوض الأمن العالمي، بل وهز الأسس التي بنيت عليها الأمم المتحدة. ونطالب روسيا بوقف أعمالها العسكرية فوراً ودون قيد أو شرط وسحب جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. وتدين ليتوانيا بشدة الاستفتاءين غير القانونيين، اللذين أجريا تحت الإكراه العسكري. فنتائج مثل هذه الإجراءات لاغية وباطلة ولن نعترف بها. كما ندين بيلاروس لدعمها للعدوان الروسي على أوكرانيا ونكرر دعوتنا إلى السلطات البيلاروسية لوقف تمكين العدوان الروسي والتقييد بالتزاماتها الدولية.

وندين بشدة الهجمات الصاروخية العشوائية والمتعمدة التي شنتها روسيا على المناطق السكنية ومحطات الطاقة والسكك الحديدية والمراكز التجارية والجسور في المدن الأوكرانية. إن الأعمال العسكرية الروسية، في الوقت الحاضر، تهدد بالتسبب في كارثة نووية أخرى. فاحتلال القوات العسكرية الروسية لمحطة زابوريجيا للطاقة النووية ووجود المعدات العسكرية الروسية، وكذلك أفراد من شركة روستوم في الموقع يقوض أمنها، ويزيد من خطر وقوع كارثة نووية ويضع موظفي التشغيل تحت ضغط هائل. إن قصف المنشآت النووية الأوكرانية واحتلالها أو استخدامها كملجأ أمر لم يسبق له مثيل. ويساورنا قلق عميق نظرا لتعرض كل ركيزة من الركائز السبع التي لا غنى عنها التي حددها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للخطر نتيجة للعدوان الروسي. وتؤيد ليتوانيا تأييدا تاما توصية المدير العام بإنشاء منطقة حماية للسلامة والأمن النوويين على وجه الاستعجال حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية. لكن القصف الأخير على محطة الطاقة النووية في جنوب أوكرانيا يظهر أنها ليست كافية. فالحل المستدام الوحيد لتحقيق السلامة النووية هو الانسحاب غير المشروط لجميع القوات المسلحة والمعدات العسكرية الروسية من كامل أراضي أوكرانيا.

إن خطاب روسيا النووي العدواني وغير المسؤول أمر غير مقبول ويتناقض بشكل مباشر مع دور روسيا بصفتها عضوا من الأعضاء

الديمقراطية، بما في ذلك آخرها التي حلفت فوق أراضي اليابان. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف جميع الأعمال المزعزعة للاستقرار، والتقييد بالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن المتعددة، والعودة إلى الانخراط في حوار موثوق وهادف مع المجتمع الدولي.

ونحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، وأن تتقيد بوقف اختياري للتجارب النووية التجريبية أو أي تجارب نووية أخرى، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يحبط هدف المعاهدة والغرض منها. وريثما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ في المستقبل أيضا، ندعو جميع الدول المعنية التي لم تعلن بعد الوقف الاختياري والفوري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى أن تفعل ذلك.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وندعو جميع الدول إلى احترام التزاماتها وتعهداتها في هذا المجال.

السيدة السليبي (قطر): أهنيكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم.

وينضم وفد بلدي إلى بيان المجموعة العربية وبيان دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

إن استمرار النزاعات المسلحة في العديد من المناطق في العالم يؤرق المجتمع الدولي ويشكل خطرا على أمن واستقرار المجتمعات. وتدفع الآثار السالبة لانتشار النزاعات المسلحة المجتمع الدولي لبذل المزيد من الجهد من أجل تكثيف الأعمال والأنشطة التي تعزز استراتيجيات نزع السلاح على جميع المستويات. كما أن انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يمثل تهديدا للدول والشعوب وينتهك الحقوق الإنسانية للمجتمعات. وتؤكد دولة قطر على أهمية الالتزام بجميع الاتفاقيات

ما لا ينطبق على الاتحاد الروسي اليوم. وتظل ليتوانيا مقتنعة بأن ترتيبات تحديد الأسلحة في المستقبل ينبغي أن تشمل جميع أنواع الأسلحة النووية. ونرحب كذلك بالجهود المبذولة في مجال الشفافية من جانب بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية للإبلاغ عن مخزوناتهما من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو الصين، التي تزيد من قدراتها في مجال الأسلحة النووية، إلى إظهار المسؤولية والانضمام إلى محادثات تحديد الأسلحة النووية.

وفي إطار عدوانها على أوكرانيا، تقوم روسيا أيضا بحملة تضليل ودعاية تسيطر عليها الدولة لنشر ادعاءات غير مثبتة ولا أساس لها من الصحة ضد أوكرانيا وبلدان أخرى فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية، بينما تخاطر بتعرض السكان الأوكرانيين للمواد الكيميائية السامة من خلال هجماتهم المتعمدة على المنشآت الصناعية المدنية. ودعونا نشير إلى أن روسيا لديها سجل حافل في استخدام الأسلحة الكيميائية وكذلك في نشر المعلومات المضللة التي تسعى إلى تقويض النظام الدولي القائم على القواعد. وتؤيد ليتوانيا بقوة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهي الصك الدولي المستقل الوحيد للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية.

وتشعر ليتوانيا بقلق بالغ إزاء انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تؤدي في بعض الحالات إلى آثار لا رجعة فيها من حيث انتشار الأسلحة. ونحث إيران بقوة على الكف عن جميع الأنشطة التي تتعارض مع خطة العمل الشاملة المشتركة والعودة، دون مزيد من التأخير، إلى تنفيذها الكامل، بما في ذلك جميع تدابير الشفافية. ولا يزال التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى.

ونؤيد بقوة الجهود الدولية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل. وحتى ذلك الحين، يجب أن تظل الجزاءات سارية وأن تنفذ تنفيذا كاملا. وندين جميع عمليات الإطلاق غير القانونية للفدائف التسارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية

ومستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعملية استعراضها، والنظر في موضوع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ختاماً، تؤكد دولة قطر مجدداً على التزامها بالآليات والتدابير الدولية التي تهدف إلى نزع الأسلحة، وخاصة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، من أجل تحقيق السلم والأمن الإقليمي والدولي.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنيكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. كما أود أن أهني أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم تعاون وفداً ودعمه الكاملين.

وتؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (انظر A/C.1/77/PV.2).

يخبرنا التاريخ أن النتائج المثمرة للجنة الأولى أدت دوراً لا غنى عنه في بناء السلم والأمن. وعادة ما نجتمع في هذا الوقت تقريباً بروح معنوية طيبة، إيماناً منا بأن عملنا سيقود الآليات العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار للنهوض بمسائل السلم والأمن. غير أن التوترات الجيوسياسية ألقت بظلالها على عملنا هذا العام. وهي بالتأكيد الأشد منذ نهاية الحرب الباردة وتزداد حدة بينما نتكلم الآن. لقد نجونا بالكاد من الجائحة. وآخر ما نحتاج إليه هو اندلاع حرب بين دول كبرى، إن لم تكن حرباً عالمية. ولذلك، نحتاج الآن إلى إعادة تأكيد إيماننا بعمل هذه اللجنة، ليس كممارسة فكرية، ولكن من أجل الأجيال الحالية والمقبلة. لقد شهد هذا العام مستوى عالياً جداً من التهديدات النووية. وإن الانتشار الرأسي للدول التي تمتلك أسلحة نووية والتهديدات الصريحة من جانب دولة نووية كبرى تشن حرباً عدوانية لا مبرر بأن تكون أول مستخدم للأسلحة النووية قد دفعنا إلى حافة الحرب النووية. والضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام عليها بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

ولذلك، من المخيب للآمال أن نشهد فشل الجهود الرامية إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية في مؤتمر الاستعراض

والمعاهدات ذات الصلة بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وصولاً للهدف المتمثل في خلو العالم من مهددات البشرية. وتتطلع إلى انضمام جميع الدول لتلك الاتفاقيات والمعاهدات تحقيقاً للسلم والأمن والحفاظ على الأجيال القادمة والأنظمة البيئية من خطر انتشار تلك الأسلحة. وفي هذا السياق، يؤسفنا عدم توصل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المنعقد في آب/أغسطس الماضي إلى وثيقة ختامية متوافق عليها.

إن عدم إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى يظل أمراً شاغلاً لجميع دول المنطقة. ويعرب وفد بلدي عن قلقه حيال عدم إحراز تقدم في هذا الشأن، بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات المترتبة على نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1995، والخطوات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض لعام 2000، وخطة عمل 2010، وكذلك فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015.

وتعيد دولة قطر التأكيد على ترحيبها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي انعقدت دورته الأولى والثانية. وفي هذا الصدد، تعرب دولة قطر عن دعمها لرئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة للدورة الثالثة للمؤتمر، والتي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. كما تعرب عن تطلعها إلى تعاون جميع دول المنطقة لإنجاح المؤتمر ولتحقيق أهدافه المرجوة من أجل تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي إطار الإسهام الإيجابي لدولة قطر في تكثيف وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فقد استضافت الدوحة خلال الفترة 12-15 أيلول/سبتمبر 2022 الندوة العربية الأولى حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، والتي نظمتها اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بدولة قطر بالتعاون مع جامعة الدول العربية. وركزت الندوة على تقييم بيئة نزع السلاح المتعددة الأطراف

دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ قد طال انتظاره، ونحث مرة أخرى جميع الدول المدرجة في المرفق 2 التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وعلى نحو ما حدث في الدورات السابقة، سنقدم مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي" (A/C.1/77/L.42). وتزداد هذا العام أهمية أحكام مشروع القرار هذا، نظرا لتزايد المخاطر النووية. ونشكر الدول الأعضاء على دعمها ومشاركتها في رعايته في العام الماضي وندعو إلى مواصلة دعمها هذا العام أيضا.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، نلاحظ بارتياح أن 99 في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة قد دمرت على نحو يمكن التحقق منه. وندين بشدة جميع استخدامات الأسلحة الكيميائية، ونشدد على ضرورة محاسبة مرتكبي أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

لقد نما شبح استخدام مسببات الأمراض كسلاح خلال جائحة مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، فإن ما يعوق إمكانات اتفاقية الأسلحة البيولوجية هو افتقارها إلى آلية تحقق. وثمة حاجة ماسة إلى وضع بروتوكول غير تمييزي ملزم قانونا لسد هذه الفجوة.

وعلى الرغم من بعض الانتكاسات، حققنا إنجازات هامة في كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولكن الأسلحة التقليدية تنتشر بوتيرة سريعة وبغواقب مميتة. إن حجم الموت والدمار الذي تسببه الأسلحة التقليدية يعمل على تضائل ذلك الذي تسببه أسلحة الدمار الشامل. ومن الأهمية بمكان مراعاة العناية الواجبة لضمان عدم نقل هذه الأسلحة أو بيعها إلى جهات فاعلة حكومية أو غير تابعة للدول ترغب في استخدامها لارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي بلدي، ميانمار، وقع العديد من الناس ضحايا العصابة العسكرية الحاكمة التي أدى التدفق المستمر للأسلحة من البلدان التي تجاهلت نداءات شعب ميانمار والمجتمع الدولي بوقف تسليح تلك العصابة الوحشية على تشجيعها وتمكينها. وما فتئ الجيش يستخدم هذه الأسلحة لغرض وحيد هو إرهاب شعبنا من أجل البقاء في السلطة. ويعتمد بشكل كبير

العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويشير ذلك إلى وجود حاجة لبذل جهود أقوى متعددة الأطراف والتحلي بمزيد من المرونة من جانب الدول الأطراف للوفاء بتعهداتنا والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ ركائز عدم الانتشار واستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإقامة عالم خال من التهديدات النووية. وتواصل ميانمار التشديد على أن معاهدة عدم الانتشار تظل الاتفاق الدولي الذي لا غنى عنه لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للسلم والأمن أن تمتلك الدول امتثالا كاملا لهذه المعاهدة، ولا سيما الدول التي تمتلك أسلحة نووية. ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليست ترخيصا للدول التي تمتلك أسلحة نووية لاحتكار الأسلحة النووية؛ بل إنها اتفاق تتخلى بموجبه الدول عن استخدام الطاقة النووية كسلاح مقابل التزام الدول التي تمتلك أسلحة نووية بالسعي إلى نزع السلاح النووي بطريقة جادة.

وترحب ميانمار بنجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة، التي يتزايد دعمها باطراد، تسهم في تعزيز المعايير المناهضة للأسلحة النووية. ووقعت ميانمار على هذه المعاهدة في أيلول/سبتمبر 2018 وكان من المخطط أن تصدق عليها في عام 2020، ولكن تم إحباط ذلك بسبب الانقلاب غير القانوني الذي قامت به العصابة العسكرية ضد شعبنا وضد السلام.

كما نؤكد من جديد التزامنا بإبقاء جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية وبالتفويض الكامل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. فميانمار ترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تكتسي أهمية لتعزيز السلم والأمن العالميين. وتتفق ميانمار تماما مع أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يسهم في جهودنا الجماعية الرامية إلى نزع الأسلحة النووية. ولذلك، نؤيد إنشاء هذه المناطق في الأماكن التي لم يتحقق فيها ذلك بعد.

لقد صدق ما مجموعه 176 دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا تقدم كبير ينبغي لنا جميعا أن نفخر به. بيد أن

روسيا تهدد باستخدام الأسلحة النووية في إطار عدوانها غير المبرر الذي شنته دون سابق استغفار على أوكرانيا. ونعلم أن هذه الحرب ليست الوحيدة في العالم، ولكن إلى جانب ما نتج عنه من موت ودمار، فإن هذه الحرب تمثل انتهاكا للقانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. ولا تعرض للخطر منطقة واحدة أو قارة واحدة فحسب، بل العالم بأسره، لما لها من أثر سلبي عالمي في العديد من المجالات، من الأمن الغذائي إلى الأمان النووي.

وكانت روسيا البلد الوحيد الذي عرقل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف العاشر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ونأسف لتلك النتيجة، التي لا تقوض، مع ذلك، صلاحية هذه المعاهدة التي أسهمت في خفض مخزونات الأسلحة النووية وانتشارها على حد سواء، فضلا عن تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية. ونحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى ذلك الصك الأساسي على أن تفعل ذلك.

يتعين علينا أيضا أن نسعى إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ونشيد بالبلدان التي صدقت على المعاهدة خلال العام الماضي، ونحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على هذا الصك على أن تفعل ذلك، فضلا عن الالتزام في الوقت نفسه بوقف اختياري لأي تجارب نووية. وفي ذلك السياق، أود أيضا أن أكرر التأكيد على ضرورة تيسير بدء التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو أمر طال انتظاره. ويجب أن تجري هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، الذي ندافع عن توسيع نطاقه كسبيل لمعالجة افتقاره للطابع التمثيلي.

إن تحقيق السلام والأمن هدف يتشاطره المجتمع الدولي بأسره، ولكن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة. والتقارب بين تلك الدول أمر حاسم للتصدي للتحديات التي نواجهها. ويتمثل أحد تلك التحديات في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندين إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقفزة تسيرية مرة أخرى، وكذلك بياناتها

على القوات الجوية، التي لا يمكن استمرارها بدون إمدادات أجنبية، لشن هجمات ضد الأبرياء. ولا تزال أزمة ميانمار تتكشف. وقد شهد العالم قسوة جيش ميانمار ضد الشعب ومعاملته اللاإنسانية ووحشيته وهمجيته. ومؤخرا، بعد ظهر يوم 16 أيلول/سبتمبر، قامت القوات الجوية التابعة للعصبة العسكرية بمهاجمة مدرسة دها في قرية ليت يت كوني، في منطقة ساغاينغ، مما أسفر عن مقتل 13 شخصا، من بينهم سبعة أطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات. لقد تمزقت أجزاء أجسادهم بمقذوفات العصبة العسكرية التي قامت دول أعضاء ببيعها لها. وهذه ليست المرة الأولى أو الثانية أو الثالثة، ولن تكون المرة الأخيرة التي يقتل فيها الجيش مدنيين عزل.

وأود أن أشدد على أن حياة شعبنا تعتمد على الإجراءات الحاسمة التي تتخذها الدول الأعضاء لوقف بيع الأسلحة وأوجه التكنولوجيا المرتبطة بها إلى جيش ميانمار. وما دام الجيش يحتفظ بقدرته على الحصول على الأسلحة وأوجه التكنولوجيا، فإنه سيواصل ارتكاب فظائحه الوحشية واللاإنسانية ضد الشعب، بمن فيهم الأطفال. قد يتمتعون بعلاقات جيدة مع العصبة العسكرية الوحشية الحاكمة بسبب هذه الأسلحة، لكنهم يصنعون من أنفسهم رعاة للعنف المروع ضد شعب ميانمار البريء. وأود أن أختتم بياني بمناشدة البلدان المصدرة للأسلحة وأوجه التكنولوجيا المرتبطة بها وأدوات صنع الآلات إلى النظام العسكري أن تتوقف عن القيام بذلك الآن.

السيدة زاكارياس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على تعيينكم مؤخرا. ويمكنكم التعويل على دعم بلدي الكامل.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

في وقت سابق من هذا العام، أصدر الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بيانا مشتركا أكدوا فيه أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ولا ينبغي أبدا خوضها. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت

بشأن هذه المسألة. ونشيد أيضا بالوثيقة التي اعتمدت بتوافق الآراء في ختام الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية. ونرحب بالجهود التي تبذلها أمانة اتفاقية أوتاوا في مجال دبلوماسية نزع السلاح، بغية إزالة الألغام من أراض شاسعة خلال النزاعات وبعدها. وأخيرا، نشدد على ضرورة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة.

تتطلب التحديات التي نواجهها مشاركة أكبر من المجتمع المدني، بغية التعبير بشكل أفضل عن الأثر الخاص لتلك التحديات على الأطفال والشباب والنساء، الذين ندافع عن مشاركتهم الكاملة والمتساوية والهادفة. ونثق بأن عملية التشاور بشأن الخطة الجديدة للسلام التي اقترحتها الأمين العام في تقريره "خطتنا المشتركة" (A/75/982) ستسهم في زيادة تلك المشاركة والتعاون. وتتطلع البرتغال إلى إجراء مناقشات محددة واستشرافية وموجهة نحو تحقيق نتائج في ذلك الصدد.

السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأرجو أن تتأكدوا من دعم وفد بلدي وتعاونهم الكاملين.

نجتمع في هذا العام في ظل ظروف صعبة بشكل خاص فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين. فقد وصلت التهديدات التي يتعرض لها النظام الدولي القائم على القواعد والهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار إلى مستويات جديدة، لا سيما في أعقاب الحرب في أوكرانيا، التي رفضناها من البداية. ويرى بلدي أن ذلك الانتهاك الخطير للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة أمر غير مقبول. كما نرفض القرار الأخير بضم أراض أوكرانية. إن الهجمات التي شنتها روسيا على العديد من مدن أوكرانيا والتي أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين أمس مقلقة للغاية وغير مقبولة. ونؤكد مرة أخرى دعمنا القوي لسلامة أراضي أوكرانيا واستقلالها وسيادتها.

بأنها ستواصل تطوير برامجها الصاروخية والنووية وأنها لا تستبعد إمكانية استخدام الأسلحة النووية. ولذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بالتزاماتها الدولية وقبول عرض الحوار من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي.

ونأمل أيضا في تحقيق انفراجة دبلوماسية بشأن استئناف تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ونحث إيران على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تضطلع بدور مركزي في ذلك الصدد. ومن شأن التوصل إلى نتيجة إيجابية لهذه العملية أن يكون خبرا سارا للعالم بأسره، وخاصة لمنطقة الشرق الأوسط، التي نأمل أن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ونتطلع أيضا إلى خروج كل من المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية والمؤتمر الخامس للاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتيجة إيجابية. وأحد العناصر الرئيسية في ذلك السياق هو آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وينبغي لنا التمسك بها بوصفها الأداة المستقلة الوحيدة التي تسمح للدول بطلب إجراء تحقيق.

ويجب تطبيق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان على جميع وسائل وأساليب القتال، حتى نتجنب منع الاستخدام الخبيث للتكنولوجيا، فضلا عن تسليح الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. ونحن ملتزمون بالحيولة دون حدوث سباق تسلح وبالحد من التهديدات في الفضاء باستكشاف معايير السلوك المسؤول ورصدها.

ويشجعنا التقرير المرحلي السنوي الأول عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر A/77/275)، ونتطلع إلى إحراز تقدم، ولا سيما بشأن برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني، والذي يمكن أن يكون منبرا لمزيد من التعاون وبناء القدرات.

ونرحب، على وجه الخصوص، بعمل فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ونأمل أن نرى مجموعة من التوصيات التوافقية القوية فيما يتعلق بوضع إطار معياري وتشغيلي

وتعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار بركائزها الثلاث وإضفاء الطابع العالمي عليها.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية مفيدة لتحقيق الأهداف العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد تركيا مجددا دعمها الثابت لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونحيط علما بشكل إيجابي بعملية المؤتمر الجارية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ونأمل في إحراز المزيد من التقدم هذا العام.

بعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يظل بدء نفاذها أولوية قصوى. وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، إلى أن تفعل ذلك من دون تأخير.

تشكل خطة العمل الشاملة المشتركة أداة حاسمة الأهمية للاستقرار الإقليمي والعالمي. وندعو إلى تنشيط الخطة ونشجع الأطراف على مواصلة الجهود الدبلوماسية الجارية نحو التوصل إلى نتيجة ناجحة.

ويساور بلدي قلق بالغ إزاء عمليات إطلاق القذائف التسيارية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل في هذا العام، فضلا عن احتمال إجراء تجربة نووية جديدة. وتؤيد تركيا التوصل إلى حل دبلوماسي من شأنه أن يكفل إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

كما نؤكد مجددا دعمنا المستمر لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

لقد قوّضت القاعدة العالمي لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأماكن أخرى، والذي يشكل جريمة ضد الإنسانية. ونشيد بنزاهة ومهنية هيئات التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشدد على إسهامهما في الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما في سورية.

ويساورنا قلق عميق إزاء تصاعد الخطاب النووي في سياق الحرب في أوكرانيا. وكان إعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد، في بداية هذا العام، على أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيه وينبغي عدم خوضها إطلاقا موضع ترحيب كبير، ولكن تلك الكلمات لا قيمة لها إلا بالالتزام بها عمليا. كما أن أمان وأمن محطات توليد الطاقة الأوكرانية يثيران قلقا بالغا. ونؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدة أوكرانيا، ولا سيما بعثة الوكالة الدعم والمساعدة في زابوريجيا واستمرار وجود الوكالة في المنشأة. ويزيد الضم غير القانوني لمنطقة زابوريجيا والاستيلاء على محطة زابوريجيا للطاقة النووية من شواغل الأمن النووي في المنطقة. ونؤكد من جديد دعمنا لتسوية هذه الحرب على أساس سلام عادل يتحقق من خلال المفاوضات. ومنذ بداية النزاع، أسهمت تركيا بصورة حثيثة في الجهود الدبلوماسية، والتي أسفرت عن نتائج معروفة للجميع.

إن تقويض الثقة والاطمئنان في العلاقات الدولية يؤجج العداوات الجيوسياسية وعدم الاستقرار ويعجل بسباق التسلح منذ بعض الوقت. وفي سياق تلك العملية، تقوّضت صكوك مهمة متعلقة بتحديد الأسلحة أو زالت من الوجود. وبغية عكس ذلك الاتجاه، علينا التمسك بالمعايير الدولية والتنفيذ الكامل للالتزامات والتعهدات واستئناف الحوار وتعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

فيما يتعلق بمجموعة الأسلحة النووية، أود أن أشدد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الركيزة الأساسية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والأساس الضروري لمساعي نزع السلاح النووي. ومن المؤسف أنه لم يتسن اغتنام الفرصة التي أتاحتها المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، حيث لم يكن هناك توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ونأمل ألا يعوق ذلك الجهود العالمية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبغض النظر عن النتيجة، تظل الالتزامات والتعهدات السابقة بموجب المعاهدة سارية ويشكل تنفيذها أولوية ملحة. وسنواصل الدفاع عن

لا تزال تركيا تشعر بالقلق إزاء تزايد عدد وحدة الهجمات الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. ونحن بحاجة إلى تعزيز تنفيذ الإطار المعياري القائم فيما يتعلق بالارتقاء بسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وسيسهم وضع برنامج عمل في توطيد الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه. ونرحب أيضا باعتماد تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها في هذا العام بتوافق الآراء (انظر A/77/275).

تؤيد تركيا إنشاء آلية قوية للأمم المتحدة لنزع السلاح، تشكل اللجنة الأولى إحدى ركائزها المهمة. وعلى الرغم من التحديات الراهنة، يجب أن نستكشف جميع سبل العمل التعاوني في هذه اللجنة. ووفد بلدي على استعداد للإسهام في مسعانا الجماعي انطلاقاً من ذلك الفهم.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نهنئكم، سيدي، ونتمنى لكم النجاح في قيادتكم لأعمالنا. ونهني أيضاً أعضاء المكتب الآخرين، ولا سيما زميلنا ممثل بوليفيا. وأؤكد لكم تأييد وفد بلدي التام لهذه الدورة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيؤدي به ممثل الأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستتاح النسخة الكاملة من هذا البيان على شبكة الإنترنت.

تذكرنا الحالة الأمنية الدولية الصعبة الحالية مرة أخرى بأن السلام العالمي هش وأن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لتسوية النزاعات لم يختفيا. فالتوترات الجيوسياسية والنزاعات الحربية، من بين العديد من المسائل المترابطة الأخرى، تهب قارات بأكملها وتلحق المزيد من الأضرار بالاقتصاد العالمي. ويحدث هذا حتى ونحن نواصل التعافي من أكثر الفترات مأساوية في ماضينا القريب. لقد بلغ الإنفاق العسكري رقماً قياسياً جديداً ومن غير المقبول أن يستمر في الزيادة في الوقت الذي توجد فيه احتياجات كثيرة في عالم تعصف به أزمات إنسانية خطيرة تؤثر على أضعف قطاعات مجتمعاتنا، وخاصة النساء والأطفال والمسنين.

ونشدد على الدور الحاسم لقرار مجلس الأمن 1540 (2004) وندعو إلى الاستكمال الناجح لعملية الاستعراض الشامل الجارية. ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا القوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ويوفر مؤتمر الاستعراض التاسع المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة طيبة لإنشاء هيكل من شأنها أن تسهم في الأداء الفعال للاتفاقية وتعزيز تنفيذها.

في ميدان الأسلحة التقليدية، تلتزم تركيا بالتنفيذ وتعزيز الفعاليين لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. كما أن معاهدة تجارة الأسلحة صك مهم في ذلك المجال. ونرحب بالاختتام الناجح في هذا العام للاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف مرة كل سنتين ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم خلال عقد مؤتمر الاستعراض الرابع في عام 2024.

وسيسهم العمل الجاري للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية في الجهود العالمية الرامية إلى إدارة الذخيرة بطريقة آمنة ومأمونة. وتركيا، بوصفها عضواً في جميع أنظمة الرقابة على الصادرات الأربع، تنفذ بجد آلية قوية لمراقبة الصادرات. ونؤيد اتفاقية أوتاوا بوصفها حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للخسائر التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. وتنفذ تركيا بالكامل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل تشكل مجالات تركيز مهمة.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أمر حاسم للاستخدام المستدام للفضاء الخارجي، ومن ثم، فإنه مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا. وسنواصل دعم التعاون الدولي وتعزيز معايير السلوك المسؤول للدول، فضلاً عن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي.

بما إذا كان الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو تسريبها إلى جهات من غير الدول أو مستخدمين غير مأذون لهم يحدثان في مناطق النزاع المسلح أو لأغراض إجرامية، لها تأثير مقلق بشكل خاص على النساء والفتيات والفتيان، حيث أنها توفر أيضًا أرض خصبة لأنواع أخرى من الجرائم عبر الوطنية ذات الصلة، وذلك بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى زعزعة الاستقرار وتؤثر على التنمية. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على الجهود المبذولة لاعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبناء على ذلك، يجب أن تكون الالتزامات والتعهدات المتعلقة بمسألة الذخيرة التقليدية في صميم المناقشات.

وكما يعلم الحاضرون هنا، فقد اعتمد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025 تقريره المرحلي السنوي الأول (انظر A/77/275) بتوافق الآراء في أواخر تموز/يوليه. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على جهود الوفود والتمارها، ونعرب بصفة خاصة عن تقديرنا الخاص لرئيس وفد سنغافورة وفريقه. وبالمثل، نفهم أن ثمة أهمية كبيرة لإحراز تقدم في بناء الآليات التي تسهم في التنفيذ الكامل والفعال لنتائج المبادرات الأخرى التي سبقت الفريق العامل الحالي، والتي كانت في الواقع أساسا لعملنا الحالي.

وجميع الحالات التي أشرنا إليها سابقا هي فضاءاتنا للحوار والتفاوض والعمل والتوافق والاختلاف القائم على الاحترام، حيث يجب أن نفهم أن ما يوحدنا أكبر بكثير مما يفرقنا. كما أنها في حد ذاتها آليات لبناء الثقة ومجالات لوضع رؤانا موضع التنفيذ. وفي جميع هذه الحالات، يكتسي التعاون الدولي والإقليمي أهمية أساسية، ليس لتنمية قدراتنا ونقل الممارسات الجيدة والتكنولوجيات فحسب، بل وأيضا لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المشتركة.

إننا نواجه تحديات عالمية معقدة ولدينا أزمات مختلفة تلوح في الأفق. وفي هذه الفترة من التعافي الاقتصادي والاجتماعي والصحي

ومما يبعث على القلق حقا أن قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية يلجؤون باستمرار باستخدام جميع أسلحتهم. وفي ذلك الصدد، يرى بلدي أنه يجب علينا تجاوز خلافاتنا الحقيقية وأن نتعاون في البحث عن طريق مشترك للمضي قدما. فما يشكل مرادفا للأمن بالنسبة للبعض يمثل العكس تماما بالنسبة للغالبية العظمى - وهو خطر كامن يعرض الأمن والرفاه الجماعيين للأجيال الحالية والمقبلة للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل استخدام تلك الأسلحة والتهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. والضمان الوحيد المتاح لنا ضد استخدام الأسلحة النووية هو حظرها وإزالتها تماما بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها في إطار زمني محدد.

وفي ذلك الصدد، بينما نرحب بالنتائج التي تحققت في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، نأسف لاستمرار الفشل في اعتماد وثيقة ختامية أو توصيات ختامية في مؤتمر الاستعراض العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه، لو كان قد حدث، أن يجعل إحراز تقدم في تنفيذ المعاهدة ممكنا. وحدث هذا الفشل على الرغم من الجهود التي بذلتها الغالبية العظمى من الدول الأطراف ورئيس المؤتمر.

وعلى نفس المنوال، يجب أن نكرر التأكيد على أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ينبغي أن يكون استخدامها الوحيد. وأي انحراف عن ذلك الاستخدام يشكل خطرا جسيما على البشرية. كما نؤكد من جديد تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما العمل الحالي الذي يقوم به فنيوها في أوكرانيا.

لا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع مظاهرها تشكل تهديدا لاستقرار مناطق بأكملها وللامن العالمي. وتأثيرها المضاعف يقوض أسس مؤسساتنا ومجتمعاتنا. ويرتبط الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبطبيعة الحال، لا يمكن النظر إلى التجارة في ذخائرها بمعزل عن ذلك. وتلك الآفة البغيضة، التي لا تهتم

القانوني الذي أعلنته روسيا. ونعتبره عملا عدوانيا غير قانوني آخر، يشكل تحديا للقوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة. ومن المحزن جدا أن نسمع الوفد الروسي يبرر حربه غير المبررة وقتل الآلاف من المدنيين، من النساء والأطفال الأبرياء، بإهانة الذكرى الحية لأولئك الذين عانوا حقا من وحشية النظام النازي. لا شيء يمكن أن يبرر هذه الحرب.

إن سلوك روسيا غير المسؤول، بخطابها النووي غير المقبول وتهديداتها المتكررة باستخدام الأسلحة النووية، يعرض الجهود المشتركة لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح لخطر وشيك، وهي تنتهك بذلك التزامها بموجب مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية انتهاكا صارخا. ونتيجة للعدوان العسكري الروسي وهجماتها العشوائية على العديد من المواقع النووية، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد المخاطر التي تواجه الأمان والأمن النوويين في أوكرانيا. فمحطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي تحتلها القوات الروسية، معرضة لخطر شديد. ونؤيد تأييدا تاما توصية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإنشاء محيط آمن حول محطة الطاقة النووية وندعو إلى تنفيذها فورا.

من اللحظات المحزنة الأخرى لجدول أعمال عدم الانتشار فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في اعتماد الوثيقة التوافقية التي طال انتظارها لأن روسيا قررت عرقلة ذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها جميع الوفود والسفير زلوفينين، رئيس المؤتمر، للتوصل إلى توافق في الآراء. وستواصل ألبانيا تعزيز الانضمام العالمي إلى المعاهدة وتنفيذها الكامل بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار ولمساعي نزع السلاح النووي. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حاسم في رصد نبذ الأسلحة النووية وفي نظام عدم الانتشار ككل.

ويساورنا قلق شديد إزاء الانتهاكات المستمرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال التطوير المستمر لبرامجها النووية وبرامجها للقذائف، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية بوتيرة لم يسبق لها مثيل. فخلال هذا العام

بعد الجائحة، بالإضافة إلى الوضع الرهيب في أوكرانيا والتحديات الإنسانية المرتبطة به، فإن التضامن والتعاون ضروريان علينا تعبئة قصارى جهودنا الجماعية حتى تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها بفعالية فيما يتعلق بالركائز الثلاث للمنظمة: السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وكما أشار رئيس بلدي قبل بضعة أيام، "يحتاج العالم أكثر من أي وقت مضى إلى التهدئة والحوار والاعتدال" (A/77/PV.4، صفحة 43). إننا نعيش في أوقات تتطلب التزامات سياسية محددة، وليس مواقف عامة. وشعوبنا تتوقع منا إجابات. فلنأمل أن نتمكن من الارتقاء إلى مستوى هذه الفترة الاستثنائية في تاريخنا. وتحقيقا لتلك الغاية، يمكن للوفود أن تعول على التزام باراغواي الراسخ.

السيدة بريشاناج (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، مع الإعراب عن أحر التمنيات بدورة ناجحة.

وتؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية:

بالاستماع إلى البيانات التي أدلى بها ممثلون آخرون، يبدو أننا نتفق جميعا على نقطة واحدة - وهي أن النظام الدولي يتعرض لتهديد خطير. فالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة تواجه تحديا ونحن نواجه واقعا مختلفا تماما عما كان عليه الوضع في كانون الأول/ديسمبر الماضي. واسمحوا لي أن أقتبس من زميل روسي قال: "إننا نعمل في ظل ظروف طارئة تتسم بأخطر أزمة للأمن الدولي". وأود أن أذكر، توخيا للشفافية، بأن روسيا نفسها هي التي بدأت هذه الحرب غير المبررة، التي تنتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتتعارض مع التطلعات السلمية لبلد حر وديمقراطي إلى التنمية والازدهار.

وأود أن أكرر موقفنا الثابت. تعارض ألبانيا هذه الحرب غير المبررة التي اختارت روسيا شنها من دون سابق استقراز وندين بشدة عدوانها العسكري في أوكرانيا. ونشجب تماما الاستفتاءات الصورية التي أجريت في جزء من أراضي أوكرانيا ولن نعترف أبدا بالضم غير

إطار الأمم المتحدة، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية القائمة. ونؤيد الاقتراح الداعي إلى وضع مشروع قرار بشأن برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني ونشجع جميع الأعضاء على تأييد هذه المبادرة العملية المنحى.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم ألبانيا الكامل لجدول أعمال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وتدابير بناء الثقة. وألبانيا ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونكرر الدعوة إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن البدء فورا في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها. ونؤيد ألبانيا بقوة التنفيذ المستمر لقرار مجلس الأمن 1540 (2004) بالنظر إلى أن التهديدات التي يشكلها حصول الإرهابيين أو غيرهم من الجهات من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل للأمن الدولي لا تزال وشيكة جدا. ولا تزال اتفاقية الأسلحة الكيميائية مثالا لافتا على نجاح تعددية الأطراف [RO] ونؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وسنواصل التصدي للتهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسنواصل تشجيع التواصل والتعاون النشطين مع مكتب شؤون نزع السلاح ومكتب مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأصحاب المصلحة الآخرين. ولا يزال إشراك المرأة بصورة مجدية وفعالة في جميع جوانب السلام والأمن الدوليين، على قدم المساواة مع الرجل، محور التركيز في عملنا، بما في ذلك في اللجنة الأولى، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

السيد إن دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين.

بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2)، تود هولندا أن تبدي الملاحظات التالية بصفتها الوطنية:

وحده، كان هناك حوالي 40 عملية إطلاق. وندين بشدة الإطلاق الخطير لقذيفة تسيارية بعيدة المدى فوق اليابان في 4 تشرين الأول/أكتوبر. وقد حمل مجلس الأمن بالإجماع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المسؤولية عن ذلك العمل غير القانوني ودعاها إلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية والقذائف التسيارية والبرامج ذات الصلة بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها وإلى العودة إلى المفاوضات والدبلوماسية.

ندعو إيران إلى التعاون بحسن نية والبحث عن حلول واقعية ودائمة، لأننا مقتنعون بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل الأداة الوحيدة لضمانة المجتمع الدولي بطريقة يمكن التحقق منها إلى أن برنامج إيران النووي كان ولا يزال مكرسا للأغراض السلمية وحدها. ويجب على إيران أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تقدم سجلات شاملة ودقيقة بشأن مسائل الضمانات المعلقة. ونؤيد ألبانيا بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي ليتسنى استئناف خطة العمل وفي حث السلطات الإيرانية على اغتنام الزخم الدبلوماسي المتاح بشفافية كاملة.

كما قالت الممثلة السامية ناكاميتسو عن حق، "يتزايد احتمال نشوب أعمال عنادية نشطة في مجالات مثل [...] والفضاء السيبراني" (A/C.1/77/PV.2، صفحة 4). وأود أن أوجه انتباه اللجنة إلى آخر الهجمات السيبرانية الواسعة النطاق التي شنت على بلدي في محاولة فاشلة من إحدى الدول لإلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية ومحو النظم الرقمية وسرقة البيانات وشل الخدمات العامة عبر الإنترنت بغية زعزعة الاستقرار وإثارة الفوضى وانعدام الأمن في البلد. وقد زودنا تحقيق متعمق بأدلة دامغة على أن الهجوم السيبراني دبرته ورعته دولة إيران الإسلامية بالتعاون مع العديد من الجهات من غير الدول التي نفذت الهجوم. ونعتبر ذلك انتهاكا صارخا لقواعد السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني وعملا عدوانيا واضحا ضد بلد ذي سيادة. ومن هذا المنطلق، تعتقد ألبانيا أنه من الضروري تحديد القواعد التي تكفل الأمن والاستقرار في الفضاء السيبراني في

وستترأس هولندا المؤتمر المقبل لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي ملتزمة بتزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالأدوات التي تحتاجها للوفاء بولايتها. كما أن حملة التضليل المستمرة التي يقوم بها الاتحاد الروسي تؤكد ضرورة الحفاظ عليها كمنظمة قوية وسريعة الاستجابة ومحيدة.

تلتزم هولندا التزاما كاملا بتعزيز وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونرى أن هناك حاجة ملحة إلى قطع خطوات واسعة نحو إنشاء آلية تحقق فعالة للتحقيق في الانتهاكات المحتملة للاتفاقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية سلامة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية لأنها الآلية المستقلة الوحيدة القائمة للتحقيق في الاستخدامات المزعومة للأسلحة البيولوجية.

تشعر هولندا بقلق بالغ إزاء تصعيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامج أسلحتها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية وإطلاقها مؤخرا قذيفة فوق اليابان. ولهذا السبب، ينبغي أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نظام الجزاءات بصيغته التي اعتمدها مجلس الأمن تنفيذا كاملا وفعالا إلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ومما يبعث على القلق أيضا أن إيران تواصل أنشطتها لتخصيب اليورانيوم ولم تغتنم الفرصة للعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، ندعو إيران على وجه السرعة إلى العودة إلى الامتثال.

وفي ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة، تؤكد هولندا ضرورة تعزيز الحوكمة الدولية فيما يتعلق بتطوير الذكاء الاصطناعي ونشره واستخدامه على نحو مسؤول في المجال العسكري. وتحقيقا لتلك الغاية، ستستضيف هولندا مؤتمرا وزاريا لتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال العسكري. والهدف من ذلك المؤتمر الرفيع المستوى، الذي سيعقد يومي 15 و 16 شباط/فبراير 2023 في لاهاي، هو الاتفاق على جدول أعمال دولي مشترك يكفل امتثال

يتعرض النظام الدولي القائم على القواعد لضغوط هائلة وقد تغيرت البيئة الأمنية الأوروبية بشكل كبير. وفي هذا المحفل على وجه الخصوص، لا يمكننا أن نتجاهل أعمال العدوان غير المبررة ومن دون استقزاز ضد أوكرانيا، والتي تترتب عليها عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار الدوليين وتنتهك القانون الدولي انتهاكا جسيما، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت هولندا تدين اعتداء روسيا والفظائع التي ترتكبها ضد شعب أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة، كما رأينا أمس واليوم في كييف وغيرها من المدن الأوكرانية. ونتوقع من روسيا أن تسحب فوراً جميع قواتها من كامل أراضي أوكرانيا وأن تحترم تماما سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دوليا، والتي تشمل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومقاطعات دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون. وندين بشدة الاستفتاءات غير القانونية الأخيرة وندعو جميع الدول والمنظمات الدولية إلى رفض الضم الروسي غير القانوني للأراضي الأوكرانية.

وفي ضوء تلك البيئة الأمنية المعقدة والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، نرحب بالتزامات الدول الأطراف في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن جميع الدول الأطراف، عدا دولة واحدة، جددت التزامها بتعهداتها السابقة وأبدت استعدادا لاعتماد مشروع الوثيقة الختامية، الذي يحدد أحيانا عن المواقف الوطنية المفضلة. وذلك يوجه رسالة قوية مفادها أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال أساسية للسلام والأمن الدوليين، ونرى أنها كانت ولا تزال السبيل الوحيد الموثوق نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، فإنه مظهر قوي من مظاهر دعم تعددية الأطراف.

ويمكن أيضا اعتبار الاكتمال الوشيك لتدمير المخزونات المعلنة من الأسلحة الكيميائية إنجازا هاما لتعددية الأطراف. ومع ذلك، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في سورية ومحاولات اغتيال سرجي سكريبال وأليكسي نافالني، فضلا عن اغتيال كيم جونج - نام، هي تحذيرات واضحة بأن المجتمع العالمي يجب أن يظل يقظا.

في المناطق المأهولة بالسكان، الذي تقوده أيرلندا. وفي هذا الصدد، تدعو كذلك جميع الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية. وبالمثل، فقد أُحرز تقدم كبير منذ التوقيع على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ولكن لا تزال هناك بعض التحديات. والتلوث الأخير لمناطق شاسعة، كذلك الواقعة في أوكرانيا، مثير للقلق بشكل خاص. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الألغام الأرضية.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ومراعاة آراء وشواغل الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً وإبرازها هي أولويات رئيسية لهولندا في السعي المشترك لإيجاد عالم آمن وعادل ومزدهر للجميع. ومن الأهمية بمكان أن نواصل العمل معاً لتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج والتنوع من خلال تعددية الأطراف الفعالة.

في الختام، أود أن أشدد على أن هولندا ستواصل تعزيز تعددية الأطراف بوصفها المبدأ الرئيسي للتصدي لتحديات العصر. ونتيح لنا هذه الجلسة فرصاً هامة لزيادة تعزيز إطار المعاهدات والاتفاقيات ذات الأهمية الحاسمة لكفالة إيجاد عالم آمن ومزدهر مبني على أسس النظام الدولي القائم على القواعد.

السيدة ليولوتشا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليهنكم بحرارة، سيدي، على انتخابكم رئيساً لمكتب اللجنة الأولى ويهنئ جميع أعضاء المكتب الذين يدعمونكم في هذه المهمة الصعبة. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل. ولا يزال وفد بلدي واثقاً من أن خبرتكم وقيادتكم ستقودان عملنا إلى خاتمة ناجحة.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.2).

لقد كان الأمن الدولي والسلام العالمي على الدوام شاغلاً للأمم المتحدة. غير أن عالمنا يواجه اليوم أكثر من أي وقت مضى أوضاعاً

تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره واستخدامه في المجال العسكري للمعايير التي حددها القانون الدولي القائم. ندعو الوزراء من جميع أنحاء العالم إلى المشاركة معنا والتصدي لتلك التحديات.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، لا تزال هولندا تشارك بنشاط في مناقشات فريق الخبراء الحكوميين. وهناك حاجة إلى مزيد من التنظيم وينبغي فرض حظر صريح على الأسلحة ذاتية التشغيل التي لا يمكن استخدامها وفقاً للقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، تؤمن هولندا إيماناً راسخاً بأنه ينبغي أن تتاح لجميع البلدان فرص متساوية للاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا، ومن ثم تشدد على أهمية الأطر الأمنية القائمة لنقل التكنولوجيا.

تشكل أنشطة الفضاء الإلكتروني الخبيثة المتكررة والمدمرة تهديداً خطيراً. ولذلك، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتقيد بإطار الأمم المتحدة للسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. ونؤيد برنامج العمل بوصفه أفضل سبيل للمضي قدماً لأنه يوفر منبراً دائماً وشاملاً للجميع لوضع الإطار التوافقي القائم موضع التنفيذ.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، ينبغي أن نكفل أن تتمكن البشرية جمعاء، بما في ذلك الجهات الفاعلة والمستعملون الجدد في مجال الفضاء، من الاستفادة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية في مجال الفضاء. ونعتقد أن أكثر السبل واقعية وسرعة للمضي قدماً يتمثل في اتباع نهج تدريجي قائم على السلوك. وسيساعد هذا النهج، المدعوم بالرصد والتحقق، من دون استبعاد إمكانية وضع صكوك ملزمة قانوناً، على الحد من مخاطر النزاع في الفضاء الخارجي.

وبالانتقال إلى الأسلحة التقليدية، ندعو جميع شركائنا في معاهدة تجارة الأسلحة إلى أن يظلوا ملتزمين بتوفير الشفافية بشأن صادرات الأسلحة ووارداتها، ونحث جميع البلدان، ولا سيما كبار مصدري الأسلحة، على إتاحة تقارير تصدير الأسلحة للعموم.

ترحب هولندا ترحيباً حاراً بالإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناشئة عن استخدام الأسلحة المتفجرة

وبما أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بأداء دورها في تعزيز مبادئ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، فإننا نأسف لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية تدعم تنفيذ الالتزامات بطريقة ملموسة ومتوازنة في إطار الركائز الثلاث للمعاهدة. ومع ذلك، يشجعنا دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ والتقدم المحرز في تنفيذها من خلال عقد اجتماعها الأول للدول الأطراف في فيينا في حزيران/يونيه الماضي. وبينما تشدد جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار لتحقيق نزع السلاح النووي، فإنها تعتبر معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية صكين متكاملين وأن الأخيرة تستند إلى المعايير القائمة وتعزز الالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، نواصل تشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك، لأن الانضمام إليها يشكل خطوة هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وإذا كنا مخلصين في سعينا إلى نزع السلاح، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن كفالة عالمية المعاهدة.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الترويج للمعاهدة وتدعو إلى دخولها حيز النفاذ. ولذلك، من الضروري ومن مصلحة المجتمع الدولي أن تنضم الدول المدرجة في المرفق 2 إلى المعاهدة للسماح بدخولها حيز النفاذ. إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الهامة المتعلقة بالأمن الدولي أمر مخيب للأمل بالنسبة لنا.

بينما يؤكد وفدي من جديد دعمه للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه يعتقد أن تنفيذ برنامج نووي للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف لكل دولة. ونشدد على الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من دون تمييز وندعو الوكالة إلى مواصلة تعزيز المساعدة التقنية والتعاون في ميداني العلم والتنمية.

مقلقة بشكل متزايد. لقد كشفت جائحة فيروس كورونا عن ضعفنا المشترك، حيث كانت لها تداعيات، حتى على عملنا، مع فرض قيود وتقييدات شديدة حدت من قدرتنا على الحركة. وحقيقة أننا لم نتمكن من منع هذا الفيروس من عبور حدودنا ينبغي أن تجعلنا نفكر فيما سيحدث لهذا العالم إذا وقع حادث في أعقاب إساءة استخدام الأسلحة النووية عمداً أو بصورة عرضية.

وبما أن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة إلحاقاً للضرر، نظراً للعواقب الإنسانية والبيئية التي لا تُحصى التي يمكن أن تتجم عن استخدامها، يجب على العالم أن يعمل أكثر من أي وقت مضى من أجل عدم الانتشار بغية تحقيق القضاء التام على هذه الأسلحة. والسبب في ذلك هو أن آثار استخدام الأسلحة النووية لن تبقى داخل الحدود الوطنية؛ بل يكون له آثار عميقة على دول بعيدة عن المناطق المستهدفة، بما فيها تلك الواقعة في مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبعد شن هجوم كهذا، لن يمكن تقديم استجابة إنسانية كافية.

وفي هذا السياق، شاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية في مؤتمرات "المبادرة الإنسانية" بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية وتحديثت عن ضرورة ملء الفراغ القانوني بشأن الأسلحة النووية وأيدت التعهد الذي قدمته النمسا في مؤتمر فيينا لعام 2014 المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويتجلى التزام جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياستها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وكذلك في امتثالها لالتزاماتها الدولية بموجب نظام عدم الانتشار النووي. والواقع أن تصديق بلدي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة بليندايا، التي تجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتوقيعه على البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يزالان حتى يومنا هذا دليلاً على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل من أجل نشوء قطاع نووي للأغراض السلمية. وبالمثل، أيد بلدي معاهدة حظر الأسلحة النووية بحضور مراسم فتح باب التوقيع على المعاهدة في 20 أيلول/سبتمبر 2017 وأودع صك تصديقه عليها في 22 أيلول/سبتمبر.

طوعية للشفافية وبناء الثقة أنشئت لتمكين البلدان من تقديم إيضاحات بشأن عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي تقوم بها. وبغية جعل عمل السجل واضحا وفعالا، يدعو بلدي إلى تخصيص موارد إضافية لميزانيته العادية.

يرى وفد بلدي أن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي يتنافى مع السلام المستدام. وندعو إلى تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتطلب أمن الفضاء الخارجي حسن النية والعمل العالمي البناء.

فيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتقدم المحرز في المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها للفترة 2021-2025، وتأمل أن يستمر توافق الآراء في توجيه المناقشات في الفريق العامل.

وفي الختام، يؤكد وفدي مرة أخرى تعاونه الكامل ويأمل أن تسفر هذه الدورة عن نتائج إيجابية.

السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين في الوفاء بولايتكم الهامة.

وتؤيد جمهورية مولدوفا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2)، وأود أن أبرز بضع نقاط بصفتي الوطنية.

يواجه العالم توترات جيوسياسية متزايدة باستمرار وتحديات متعددة الأوجه تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد وضعت حرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا المبادئ الأساسية للأمم المتحدة على المحك ومزقت الأمن العالمي وتسببت في أزمة طاقة أوروبية ونقص عالمي في الغذاء وانكماش اقتصادي. إن هذه الحرب هجوم على النظام الدولي القائم على القواعد وعلى الأمان النووي.

لقد هالتنا جميعا الهجمات الصاروخية الروسية الضخمة التي شنت مؤخرا على المدن الأوكرانية، وخاصة على البنية التحتية المدنية

لا تزال مشكلة الألغام المضادة للأفراد والاستخدام المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأجهزة المتفجرة للحرب وغيرها من الأسلحة التقليدية مصدر قلق كبير لبلدي. والواقع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، منذ استقلالها، وعلى الأخص خلال العقدين الماضيين، كانت ضحية لعدة نزاعات مسلحة. وهذه الحالة هي مصدر الاتجار غير المشروع بالأسلحة والاستخدام الواسع النطاق للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب التي تقتل وتؤثر على حياة الآلاف من الناس، وبالتالي تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن والتنمية.

والواقع أن السكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق المستهدفة هم أول ضحايا هذه الأجهزة الفتاكة التي خلفتها الجماعات المسلحة. وبالمثل، فإن النازحين داخليا أكثر عرضة لمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب عند عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. وهذا يؤدي إلى تفاقم الفقر ويحد من قدرة السكان على التنمية. وهناك حاجة ماسة إلى تنفيذ مختلف المعايير الدولية في هذا المجال.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤثر قلعا بالغا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب، شارك بلدي في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي عقد في الفترة من 27 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2022. ونرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية التي اعتمدت ونتطلع إلى تنفيذ التوصيات الواردة فيها.

وفيما يتعلق بإدارة فائض مخزونات الذخيرة، تواصل الجمهورية الديمقراطية متابعة المفاوضات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتأمل أن تتجح في إنشاء إطار عالمي جديد بتوافق الآراء يعالج الثغرات القائمة في إدارة دورة حياة الذخيرة، وفقا للقرار 233/76.

وقد شاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية في فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وترحب باعتماد تقريره بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة في السجل الذي يظل آلية

والحيوية. وتتسبب تلك الهجمات في خسائر بشرية ومعاناة ودمار كبير.

ووفقا لبيانات مراقبة المجال الجوي التي تم التحقق منها، عبرت المجال الجوي لمولدوفا ثلاث قذائف انسيابية، أطلقت من السفن العسكرية الروسية الموجودة في البحر الأسود ضد أهداف في أوكرانيا. وتدين جمهورية مولدوفا بشدة انتهاك مجالها الجوي السيادي. وقد تسبب ذلك الحادث في مخاطر جسيمة على أمن بلدي.

إننا ندين بشدة ما يسمى بالاستفتاءات التي نظمها الاتحاد الروسي بصورة غير قانونية في المناطق الأوكرانية المحتلة في خيرسون وزابوريجيا ودونيتسك ولوغانسك. وإجراء تلك الاستفتاءات الزائفة خلال الحرب الجارية واستخدامها كذريعة لضم جزء من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة المحتلة بالقوة هو انتهاك خطير لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وغيرها من قواعد القانون الدولي. ولن تعترف جمهورية مولدوفا بنتائج تلك التصرفات غير القانونية، وتكرر تأكيد دعمها القوي لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الأنشطة العسكرية في المواقع النووية لأوكرانيا ومحيطها والخطاب الخطير بشأن إمكانية استخدام الأسلحة النووية. وتشكل كل هذه التطورات الحربية خطرا كبيرا - ليس على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره أيضا. ومن هذا المنطلق، لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على أهمية وقف القصف في تلك المواقع وحولها بغية تجنب العواقب الكارثية.

وإزاء تلك الخلفية، نعيد التأكيد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في عدم الانتشار ونزع السلاح. وبينما نشجب فشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس في التوصل إلى وثيقة نهائية يتوافق الآراء، فإننا نسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى التراجع عن الخطاب النووي والسعي إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بنزع السلاح التي حددت في عام 2010. والامتنال الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليها أمران حاسمان للسعي إلى تحقيق عدم

وبينما نحافظ على الزخم في جدول أعمال نزع السلاح النووي، فإننا نسلط الضوء أيضا على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونلاحظ بقلق عميق عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث البلد على التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق إخلاء برامجه المتصلة بالأسلحة النووية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

إن لانتشار الأسلحة التقليدية وتكديسها المفرط وإساءة استخدامها الكثير من العواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية السلبية. وتعلق جمهورية مولدوفا أهمية كبيرة على التنفيذ الفعال لصكوك تحديد الأسلحة التقليدية. ويجب احترام قواعدها والتزاماتها واتباع مبادئها التوجيهية.

(البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونأمل أن تسهم المؤتمرات الاستعراضية المقبلة لتلك الصكوك في تعزيز تنفيذها الكامل.

ونؤيد وضع بروتوكول ملزم قانونا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونأسف لأن الولايات المتحدة اعترضت على اعتماد ذلك الصك.

ونرفض النهج الانتقائية والمتحيزة وذات الدوافع السياسية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وإنشاء آليات وإجراءات تتجاوز الولاية التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتدعو الدولة الحائزة الوحيدة إلى استكمال تدمير مخزونات المعلنه بحلول الموعد النهائي.

وندين فرض تدابير قسرية انفرادية تحد أو تعوق، بطريقة تمييزية، ممارسة الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والتقدم العلمي والتكنولوجي للدول الأعضاء في الميدانين البيولوجي والكيميائي. وهذه الأعمال، ذات الطابع غير القانوني بشكل واضح، تقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول التي تعاني منها، بينما تتعارض مع أحكام عدة صكوك ملزمة قانونا في ميدان نزع السلاح.

ونرفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ينتهك أحكام المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية والمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونكرر دعوتنا إلى اعتماد بروتوكول يحظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن. كما ندعو إلى وضع لوائح لاستخدام الأسلحة مع بعض من التشغيل الذاتي، ولا سيما الطائرات العسكرية بدون طيار.

نكرر تأكيد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

المتعددة التي تواجه السلام والأمن الدوليين، فإن جمهورية مولدوفا ملتزمة التزاما كاملا بجدول أعمال نزع السلاح، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي في كفالة إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات القائمة وتنفيذها.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يسرني أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأهنيئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2) والبيان الذي ستدلي به الأرجنتين بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي هذا العام، بدأنا عمل اللجنة الأولى في أعقاب حدث ذي أهمية تاريخية: أول اجتماع ناجح للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومما يؤسف له أننا شهدنا أيضا فشلا آخر للمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي اختتم أعماله مرة أخرى دون التوصل إلى أي نتيجة متفق عليها، مما يبعثنا أكثر عن الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي.

وما زلنا مقتنعين بأن القضاء التام على الأسلحة النووية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها هو أكثر من مجرد تطلع مشروع طويل الأمد؛ إنها مسألة بقاء للبشرية. ويجب أن يظل نزع السلاح النووي الأولوية العليا في ميدان نزع السلاح. وستواصل كوبا تشجيع إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار باستمرار.

ونحن فخورون بالانتماء إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، أعلنت فيما بعد أيضا منطقة سلام. نؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية

أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد ناميكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حق الرد على ملاحظات وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن اليابان. لقد التزمت اليابان، بموجب الدستور، بالمبدأ الأساسي المتمثل في الحفاظ على سياسة موجهة نحو الدفاع حصراً، مع عدم تحولها إلى دولة عسكرية، ولا تشكل تهديداً للبلدان الأخرى، وتلتزم بمبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة.

وبموجب تلك المبادئ، لن تغير اليابان أبداً المسار الذي اتخذته بوصفها دولة محبة للسلام. ونكفل شفافية محتويات نفقاتنا المتعلقة بالدفاع من خلال الالتزام بالرقابة المدنية الصارمة على الجيش. كما أن الغرض من نفقاتنا المتصلة بالدفاع هو تمكين قوات الدفاع الذاتي اليابانية من الاضطلاع بواجباتها ومهامها لتأمين حياة الشعب الياباني وسبل عيشه السلمية، فضلاً عن الإسهام في سلام المجتمع الدولي وأمنه. وفي سياق ذلك العمل، ستواصل اليابان كفاءة مستوى عال من الشفافية في نفقاتها المتصلة بالدفاع.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نضطر لأخذ الكلمة في إطار ممارسة حق الرد بغية رفض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة ضد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالعملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

ومع ذلك، نود اليوم ألا نركز على أوكرانيا، بل أن نرد على الادعاءات التي أثارها ممثل مولدوفا فيما يتعلق بالوحدات العسكرية التي قيل إنها موجودة على الأراضي المولدوفية. ونرى أن من الضروري توفير بعض الوضوح بشأن تلك المسألة.

تمركز جيش الحرس السوفييتي الـ 14، الذي خلفه فريق العمليات في القوات الروسية في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا، في الأراضي الشاسعة للمنطقة الجنوبية الغربية خلال فترة الاتحاد السوفيتي. وكلا عنصرَي الوجود العسكري، بوصفهما جزءاً من وحدة

ومكافحته والقضاء عليه. ونشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذه الآفة. ولذلك، سنواصل الدعوة إلى زيادة التعاون الدولي. ونؤكد من جديد حق الدول في اقتناء الأسلحة وامتلاكها للدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية.

ونؤيد استمرار عمل الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأمن استخدامها - وهو آلية تمكن الدول من مناقشة ذلك الموضوع ذي الأهمية الدولية المتزايدة بطريقة شفافة وشاملة للجميع وعلى قدم المساواة. ونرفض الاستخدام السري وغير القانوني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء اللاسلكي لتقييد النظام القانوني والسياسي للدول، وكذلك استخدام تلك التكنولوجيا في ارتكاب الأعمال الإرهابية وتشجيعها.

وندين استمرار التحريض على أعمال العنف في كوبا وتمويلها عن طريق الشبكات الرقمية من أراضي الولايات المتحدة. وندعو إلى الإنهاء الفوري لهذه السياسات التي تقوض السيادة الوطنية وتتعارض مع السلام والأمن والتنمية والتعاون فيما بين الدول. ونؤيد الاستخدام السلمي حصراً للفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وثمة حاجة إلى صكوك ملزمة قانوناً تعالج الثغرات التنظيمية في كلا المجالين.

ونرحب باستئناف العمل الموضوعي لهيئة نزع السلاح هذا العام. ونحثها على اعتماد توصيات محددة بشأن المسائل قيد نظرها. وندعو إلى الوفاء بالولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح وحماية إجراءاته وممارساته.

وسنواصل تشجيع صون وتعزيز آلية نزع السلاح بالتقيد الصارم بتعددية الأطراف، فضلاً عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أنه قد تبقى 42 متكلماً على قائمة المتكلمين، ومن المتوقع أن ينهي هذه المناقشة العامة غداً، فإنني أعترم تقديم اقتراح إلى اللجنة صباح الغد بتمديد المناقشة العامة إلى يوم الخميس، 13 شباط/فبراير، لضمان استنفاد قائمة المتكلمين.

بجمهورية مولدوفا على أنه لا ينشئ أساساً قانونياً لقوات حفظ السلام. إنها مهمة فعالة لصون السلام والاستقرار في المنطقة الأمنية وفي المنطقة بأسرها، وهو ما تم الاعتراف به في وثائق مؤتمر قمة اسطنبول لعام 1999 لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى وجه الخصوص، أشاد إعلان ذلك المؤتمر بجهود الوساطة الجارية التي يبذلها الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية التفاوض بشأن المركز المستقبلي لإقليم ترانسنيستريا داخل جمهورية مولدوفا، مشيراً على وجه التحديد إلى الدور الإيجابي لقوات حفظ السلام المشتركة في كفالة الاستقرار في المنطقة.

ويدرك الاتحاد الروسي، التزاماً منه بعملية التسوية السياسية لمشكلة ترانسنيستريا، الذي يعمل فيها كوسيط وضامن على أساس احترام سيادة جمهورية مولدوفا وسلامتها الإقليمية، أن أي محاولات من جانب أطراف النزاع لإعفاء نفسها من المسؤولية عن الامتثال لأحكام الاتفاق في الحالة الراهنة المتمثلة في مفاوضات سياسية متوقفة بين كيشيناو وتيراسبول وبصيغة 5+2 المعترف بها دولياً تخاطر بعودة النزاع الذي لم يتم حله إلى المرحلة الساخنة.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
أراني مضطراً إلى أخذ الكلمة لشجب الادعاءات التي وجهها ممثل ألبانيا ضد بلدي. فيما يتعلق بهذه الاتهامات التي لا أساس لها، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى الرسالة المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 2022 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (S/2022/685). تنفي إيران بشكل قاطع وتدين أي إسناد غير مبرر وانفرادي للمسؤولية عن الهجوم السيبراني المزعوم على البنية التحتية لألبانيا.

وعلاوة على ذلك، تبرز الرسالة أن هذه الادعاءات الزائفة والكاذبة تستند إلى افتراءات وافتراضات ملفقة خدمة لمرامي سياسية لا غير. لقد كانت جمهورية إيران الإسلامية دوماً الهدف الرئيسي والضحية الرئيسية للهجمات السيبرانية، بما في ذلك الفيروسات الحاسوبية (Stuxnet) و (Duqu)، ضد بنيتها التحتية الحيوية. وتكرر جمهورية

قوات حفظ السلام في المنطقة الأمنية بولاية محددة بوضوح، وكجزء من فريق العمليات في القوات الروسية للاضطلاع بمهمة حماية مستودعات الذخيرة في قرية كوباسنا، هما وليداً نزاع لم يحسم بعد - وهي حالة يتحمل الجانب المولدوفي نصيبه العادل من المسؤولية عنها.

ولا يزال الاتفاق المتعلق بمبادئ التسوية السلمية للنزاع المسلح في منطقة دنيستر بجمهورية مولدوفا، الذي وقع على مستوى رئيسي البلدين في 21 تموز/يوليه 1992، ساري المفعول. وأنشئت لجنة المراقبة المشتركة وقوات حفظ السلام المشتركة التابعة لها، بما في ذلك الوحدة الروسية، وهي تعمل. وعملاً بالفقرة 3 من المادة 2 من الاتفاق، اعتمد بروتوكول بشأن عدد قوات حفظ السلام ونشرها في 28 تموز/يوليه 1992. وتتص تلك الوثيقة على وجود ست كتائب روسية على أراضي مولدوفا، إحداها احتياطية، فضلاً عن سرب طائرات هليكوبتر وفريق لدعم الاتصالات. في الواقع، اليوم عدد الأفراد العسكريين الروس أقل بكثير. هناك كتيبتان فقط، تستبدل كل منهما الأخرى على أساس التناوب - ما مجموعه حوالي 1 200 شخص. ويشارك الأفراد العسكريون، الذين لا يشكلون رسمياً جزءاً من وحدة حفظ السلام، في حماية المستودعات. الذخيرة ذات العمر التخزيني الافتراضي الطويل محمية بشكل موثوق ضد السرقة.

وقد حدد مركز القوات الروسية بموجب الاتفاق المتعلق بمبادئ التسوية السلمية للنزاع المسلح في منطقة دنيستر بجمهورية مولدوفا باعتباره خاضعاً للمفاوضات بين الاتحاد الروسي وجمهورية مولدوفا. هذه هي الطريقة التي ينبغي أن ينظر بها إليها.

وقد تم التفاوض طوعاً ووفقاً للقانون الدولي على الاتفاق المتعلق بالمركز القانوني للفصائل العسكرية التابعة للاتحاد الروسي المتمركزة مؤقتاً في أراضي جمهورية مولدوفا وإجراءاتها وأجالاتها الزمنية، وإن لم يصدق عليه الجانب الروسي بسبب اعتراضات أعضاء مجلس الدوما.

ولا أساس من الصحة والمحاولات الرامية إلى تفسير الاتفاق المتعلق بمبادئ التسوية السلمية للنزاع المسلح في منطقة دنيستر

تسهم في صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وينص ذلك القرار، وغيره من القرارات، بوضوح على أن "الهجوم المسلح على جمهورية كوريا من جانب قوات من كوريا الشمالية يشكل خرقا للسلام" (قرار مجلس الأمن 84 (1950)، الفقرة الأولى من الديباجة). ولو لم تغز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جمهورية كوريا وتبدأ الحرب الكورية ضد أبناء بلدها، لما كانت هناك قوات تابعة للولايات المتحدة أو قيادة للأمم المتحدة في شبه الجزيرة الكورية اليوم. إن مطالبة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من جانب واحد بحل قيادة الأمم المتحدة لا معنى له.

وعندما انتهت الحرب الباردة، أردنا جميعا انفراجا في شبه الجزيرة الكورية، ويتجلى ذلك التطلع في الاتفاقات الأساسية بشأن العلاقات بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي الإعلان المشترك لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية في أوائل التسعينات. وبدلا من تنفيذ ذلك الإعلان - الذي رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القيام به - فإنها تتجنب التفتيش من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمتنع عن توضيح أنشطتها المشبوهة. وعندما حان وقت التنفيذ، أعلنت انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا عديدة ودؤوبة بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى السنوات الـ 30 الماضية. بل إننا أوقفنا التدريبات العسكرية المشتركة خلال السنوات القليلة الماضية، كما ذكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من فوره. ولكن هذا ما آل إليه حالنا الآن. وعلى مر السنين، تم تقويض نظام معاهدة عدم الانتشار بشكل خطير. ولذلك، فإن أي محاولة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبرير موقفها واحتمال استخدامها للأسلحة النووية، بما في ذلك في قانونها الجديد للقوى النووية الذي سُن في 8 أيلول/سبتمبر، لن يعترف بها المجتمع الدولي تحت أي ظرف من الظروف.

وأغتنم هذه الفرصة لأحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة مرة أخرى على وقف كل نوع من أنواع الاستفزاز والعودة إلى

إيران الإسلامية تأكيد موقفها الثابت المتمثل في ضرورة أن يستخدم الفضاء الحاسوبي وبيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حصرا للأغراض السلمية.

وأخيرا وليس آخرا، تحدد الفقرة 7 من الرسالة ما يلي:

وعلى الرغم من قرار جمهورية ألبانيا الانفرادي والمتسرع وغير المبرر بأن تقطع علاقاتها الدبلوماسية، فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية تقف، بحسن نية، على أهبة الاستعداد للتعاون والتواصل بشكل بناء من أجل توضيح الاتهامات الموجهة ضد إيران التي لا أساس لها من الصحة.

وقد وجهت ألبانيا حتى الآن اتهامات مسببة ولم تحترم، في جملة أمور، التزاماتها فيما يتعلق بتوضيح أي حادث مزعوم يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السيد كيم سانغجين (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا، فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية، نكرر التأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت أكثر من 40 قذيفة تسيارية هذا العام وحده، بما في ذلك إطلاقها مؤخرا، في 3 تشرين الأول/أكتوبر، لقذيفة تسيارية متوسطة المدى. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة الآن لإجراء تجربة نووية سابعة، وسعت علنا إلى تحقيق طموحاتها النووية الخطيرة، فخفضت إلى حد كبير عتبة استخدام الأسلحة النووية، بينما هددت بإمكانية شن هجوم نووي وقائي. ويأتي الموقف المشترك للدفاع والردع بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، بما في ذلك التدريبات المشتركة، ردا على هذه التهديد العسكري من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واتخاذ هذه التدابير الدفاعية - وهي بالتأكيد تدابير دفاعية - هو الحد الأدنى من واجب الحكومة المسؤولة.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية، المتعلقة بقيادة الأمم المتحدة، المعترف بها رسميا في قرار مجلس الأمن 84 (1950) التي لا تزال

إلى اتفاق لتوفير ردع أقوى وأوسع نطاقا لكوريا الجنوبية ضد سنّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية القانون المتعلق بسياسة القوات النووية للدولة، قامت الولايات المتحدة بإحضار حاملة الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية يو إس إس رونالد ريغان إلى المياه قبالة شبه الجزيرة الكورية في 23 أيلول/سبتمبر لإجراء تدريبات بحرية مشتركة مع كوريا الجنوبية في بحر كوريا الشرقي في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر وإجراء تدريبات بحرية مشتركة مع كوريا الجنوبية في البحر الشرقي لكوريا في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر وتدريبات مشتركة مضادة للغواصات مع اليابان وكوريا الجنوبية في 30 أيلول/سبتمبر.

وفي ظل هذه الظروف التي لا مفر منها، اضطررنا إلى اتخاذ قرار بتنظيم تدريبات عسكرية في إطار محاكاة حرب فعلية على مستويات مختلفة من أجل التحقق من موثوقية وقوة ردع الحرب في دولتنا وتحسينهما وإرسال تحذير قوي إلى الأعداء برد فعل عسكري. ونراقب باهتمام البيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر في شبه الجزيرة الكورية وجميع التحركات العسكرية للأعداء، وستتخذ بحزم جميع التدابير العسكرية المضادة إذا لزم الأمر.

إن قيادة الأمم المتحدة في كوريا الجنوبية كيان غير قانوني شبحي. لقد أنشأتها الولايات المتحدة لتتمكن من متابعة طموحها للسيطرة على شبه الجزيرة الكورية بأكملها بعد الحرب العالمية الثانية. وقيادة الأمم المتحدة تعرقل حقا في طريق تحقيق السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وهذه حقيقة معروفة جيدا. وتجادل كوريا الجنوبية بأن الحالة في شبه الجزيرة الكورية قد استفحلت بسبب انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار، ولكن هذا غير صحيح إطلاقا. أولا وقبل كل شيء، إن الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار قرار سيادي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكثر تحديدا، بعد احتلال الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية، دأبت الولايات المتحدة على اتباع سياسة عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

محادثات نزع السلاح النووي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه اللجنة إلى أن المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، وهي قرارات لا يمكننا ببساطة أن نختار عدم الاعتراف بها.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر إلى ممارسة حقه في الرد على البيانين الاستغزازيين اللذين أدلى بهما ممثلا كوريا الجنوبية واليابان.

أولا، بخصوص تعليق اليابان، أوضحنا أن مساعي اليابان لتغيير دستور السلام لديها وامتلاك قدرات الضربة الوقائية هي بالتحديد العامل الرئيسي والتهديد الكبير الذي يقوض السلام والاستقرار الإقليميين ويزيد من تفاقم الحالة. فبينما تطالب اليابان بعالم خال من الأسلحة النووية، فإنها لا تزال تعارض التخلي عن الاستخدام الوقائي للأسلحة النووية، متمسكة بالمظلة النووية للولايات المتحدة. وهي تسعى إلى مواصلة تحركاتها لتصبح دولة عسكرية تحت أي ظرف من الظروف، وتخطط لتتقح استراتيجيتها الدفاعية لإضفاء الطابع المؤسسي على قدرات الضربة الوقائية في سياستها الوطنية. ولجميع المقاصد والأغراض، تبحث اليابان عن دافع خفي لتبرير استعداداتها للغزو، وسنواصل مراقبة تحركات اليابان العسكرية الخطيرة عن كثب. ويجب على اليابان أن تفكر مليا في العواقب الوخيمة المحتملة لتحركاتها لتصبح دولة عسكرية.

أما فيما يتعلق بالبيان الاستغزازي الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية، فقد أجريت تدريباتنا العسكرية خلال التدريبات العسكرية الخطيرة الجارية التي تقوم بها قوات بحرية مشتركة واسعة النطاق تشمل حاملة طائرات تابعة للولايات المتحدة ومدمرة من طراز إيجيس وغواصة تعمل بالطاقة النووية في مياه شبه الجزيرة الكورية. واستنادا

السيد ليوكا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): لم أكن أنوي أخذ الكلمة، ولكنني أود أن أرد على البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي من فوره. وأود أن أشير إلى بياننا السابق الذي أثّرنا فيه مسائل ذكرت مرارا وتكرارا في منتديات مختلفة على مستويات مختلفة. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف إلى ما ذكرته في بياني وما كررناه مرات عديدة: طلبنا إلى الاتحاد الروسي سحب قواته العسكرية من مولدوفا وتدمير ذخيره فيها، تماشيا مع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة اسطنبول لعام 1999.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قدمت طلبات أخرى لممارسة حق الرد. لكن أود أن أطلب أن يقتصر حق الرد للمرة الثانية على دقيقة واحدة، لأنه يتعين علينا مراعاة استمرار مترجمينا الشفويين في العمل معنا طوال اليوم، ولا بد أنهم مرهقون إلى حد ما.

السيد هيروشيكا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز. لا بد لي من ممارسة حق الرد مرة أخرى للرد على الادعاء المتكرر بشأن اليابان الذي أدلى به وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأود مرة أخرى أن أوضح أن اليابان قد التزمت بموجب دستورها بالمبدأ الأساسي المتمثل في الحفاظ على سياسة موجهة نحو الدفاع حصرا، لا أن تصبح دولة عسكرية تشكل تهديدا لبلدان أخرى. ولن تغير اليابان أبدا المسار الذي اتخذته كأمة محبة للسلام. وستواصل اليابان بذل كل جهد ممكن للإسهام في السلام والأمن في المنطقة الآسيوية، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره، بالتعاون مع حلفائها وشركائها المقربين.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، لا يسعني سوى أن أرفض جميع الادعاءات الباطلة ضد بلدي. نحن مستعدون للتوضيح. بيد أن الحكومة الألبانية لم تستجب لطلباتنا المتكررة. لذلك، ليس هناك ما نتهّم به إيران، وعلينا أن نستنتج أن جميع الادعاءات تُقدم من جانب واحد. ولذلك، ندعو الحكومة الألبانية إلى التعاون مع إيران، دون أي تأثير من أي طائفة إرهابية استضافتها أو من أي حكومة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أناشد جميع الوفود الأخرى التي تطلب ممارسة حق الرد الثاني أن تقصر ملاحظاتها على دقيقة واحدة.

وحشد الأصول النووية وإجراء مختلف أنواع التدريبات العسكرية مع كوريا الجنوبية. وهذا هو السبب في أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية قد انتقلت من سيء إلى أسوأ، وهذا هو الحال في كل مرة تجرى فيها مناورات عسكرية.

ونؤكد من جديد أننا نرفض رفضا تاما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لأنها تتعدى على سيادتنا وحققنا في التنمية ووجود حكومتنا، وهي في الواقع تداعيات السياسة العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيدة بريشاناي (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل إيران من فوره. ومرة أخرى، وتوخيا للشفافية والحقيقة، ينبغي أن نوضح أن ألبانيا استهدفت مرتين مؤخرا في هجوم إلكتروني واسع النطاق - وأكرر، مرتان. وكان الهدف هو إلحاق الضرر وسرقة البيانات واعتراض الاتصالات الإلكترونية وإغلاق النظام الرقمي للحكومة بأكمله وجميع الخدمات العامة عبر الإنترنت، التي تشكل 95 في المائة من الخدمات العامة في ألبانيا، في محاولة لشل البلد بأسره والتسبب في الفوضى وانعدام الأمن. لحسن الحظ، لم تحقق الهجمات في هدفها المتمثل في تدمير بنيتنا التحتية الحيوية.

وكما أعلنت حكومة ألبانيا رسميا بالفعل، أكد تحقيق مطول ومتعمق بما لا يدع مجالا للشك أن الهجوم السيبراني الذي أراد تركيع بلد ذي سيادة كان عملا عدوانيا ترعاه الدولة دبرته ونفذته جمهورية إيران الإسلامية. هذا ليس خيالا. ولا شيء يمكن أن يبرر هذا السلوك. لقد كان انتهاكا صارخا لقواعد السلوك المسؤول للدولة في الفضاء الحاسوبي، وهو يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولا يمكن لألبانيا أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة هذا الهجوم الخبيث. ويجب إدانة تلك الأعمال غير القانونية ولا بد من معالجتها وفقا لذلك، بما في ذلك في اللجنة الأولى، من خلال مواصلة التركيز على أمن الفضاء الحاسوبي والاستثمار في المنع ومساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرة على الصمود.

وإضفاء الطابع المؤسسي على القدرة على توجيه ضربة وقائية، فإن كل ذلك يبين بوضوح أن اليابان تبذل جهداً يائساً لتصبح قوة عسكرية. لذلك، تستغل اليابان التهديدات الخارجية لتبرير تحركاتها العسكرية من أجل تحقيق طموحها الجامح للغزو. إننا نعارض بشدة هذه التحركات العسكرية، ونريد أيضاً أن نحذر اليابان وندعوها إلى التفكير ملياً في العواقب الوخيمة لتحركاتها العسكرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أذكر الوفود بأن قائمة المتكلمين في المناقشة المواضيعية أغلقت اليوم في الساعة 6 مساءً. وستعقد الجلسة المقبلة للجنة في قاعة الاجتماعات هذه صباح الغد في الساعة 10/00 وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة. وأناشد جميع الوفود أن تلتزم بالمواعيد لتمكيننا من المضي قدماً في عملنا في الوقت المناسب.

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مولدوفا للإشارة إلى ضرورة حل جميع المسائل المتعلقة بوجود الوحدات العسكرية الروسية على أراضي جمهورية مولدوفا من خلال الآليات القانونية المنشأة لذلك الغرض. وفي ذلك الصدد، يتمثل الصك الرئيسي في الاتفاق على مبادئ التسوية السلمية للنزاع المسلح في منطقة ترانسنيستريا بجمهورية مولدوفا المبرم في حزيران/يونيه 1992. وعلى أساس هذه الوثائق وهذا الإطار القانوني ينبغي حل تلك المسائل.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد مراعاة للوقت. سأرد على البيان الذي أدلى به ممثل اليابان. تحاول اليابان بذل جهد أخير لتبرير تحركاتها العسكرية. وبالنظر إلى تنقيح المبادئ التوجيهية للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة لعام 2015، والتدخل التلقائي لقوات الدفاع عن النفس في حالة الطوارئ، وتنقيح استراتيجيتها الدفاعية،